ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

أمة مأزومة

اتجاهات السياسة الأمريكية بعد اقتحام الكونجرس

- قمة "العلا" الخليجية.. تحديات ما بعد إنهاء المقاطعة
- رؤى نقدية عالمية لـ"الربيع العربي" بعد 10 أعوام
- دوافع إثيوبيا لـ"الهروب للأمام" تجاه مصر والسودان
- تطوير مدن وعواصم المحافظات.. مشروع لجودة الحياة

JAN 2021
العدد (17)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

أمة مأزومة

اتجاهات السياسة الأمريكية بعد اقتحام الكونجرس

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

تقديرات مصرية

أمة مأزومة

اتجاهات السياسة الأمريكية بعد اقتحام الكونجرس

/ecsstudies

www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (17) - 15 يناير 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- اقتحام الكونجرس وفرصة الحوار المصري-الأمريكي

قضايا دولية 10

- اقتحام الكونجرس الأمريكي (ملف خاص)
  - "أمة في خطر".. هل تكبح واشنطن تدخلاتها الخارجية؟
  - ما بعد اقتحام الكونجرس.. استقطاب متزايد واهتزاز للصورة
- سياسة بريطانيا بعد اتفاق بريكست.. أقل أم أكثر فعالية؟

قضايا الأمن والدفاع 22

- قمة العلا الخليجية بين تجاوز المقاطعة وتحدي المصالحة
- لماذا تلجأ إثيوبيا لـ"الهروب للأمام" تجاه مصر والسودان؟
- الاتجاهات الستة المتوقعة للتسلح العالمي 2021

قضايا السياسات العامة 34

- المرأة وبرلمان 2021.. تمثيلٌ أكبر وتحدياتٌ أمام الأداء
- تطوير المدن وعواصم المحافظات.. مشروع لجودة الحياة

قضايا نوعية 44

- كيف واجهت مصر كورونا من منظور حقوق الإنسان؟
- حصاد التعافي التدريجي للاقتصاد المصري عام 2020
- اجتماع "أوبك+" وأسعار النفط.. لماذا الحذر من 2021؟

كيف يفكر العالم؟ 62

- 10 أعوام على "الربيع العربي".. رؤى نقدية (ملف خاص)
  - عوامل الفشل بين الداخل والخارج
  - انتقال تونسي يهيمن عليه التشاؤم
  - كورونا وتأزيم عدم الاستقرار العربي

بيانات وإحصائيات 70

- أول انخفاض بمعدلات الفقر في مصر منذ 20 عامًا

الافتتاحية

اقتحام الكونجرس وفرصة الحوار المصري-الأمريكي

* د.عبد المنعم سعيد

أتى العام الجديد 2021 على **"تقديرات مصرية"** بحدث كبير سوف تكون له آثار كبيرة على علاقة مصر بالإدارة الأمريكية الجديدة خلال المرحلة المقبلة. إذ بات من المؤكد أن يوم الأربعاء السادس من يناير 2021 سوف يكون يومًا مشهودًا في التاريخ الأمريكي، حيث جرى فيه اقتحام الكونجرس من قبل متظاهرين محتجين، لكي يحتلوا "الروتاندا" التاريخية التي يوجد بها تماثيل الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، ويدخل واحد منهم إلى مكتب رئيسة مجلس النواب السيدة "نانسي بيلوسي" ويضع أقدامه على مكتبها، وهو يحتضن العلم الأمريكي.

الخسائر المادية كانت تحطيم عدد من النوافذ والأبواب، ووفاة خمسة، أحدهم امرأة، وآخر رجل شرطة؛ أما الخسائر المعنوية والسياسة فهي تمريغ سمعة الدولة الأمريكية في الوحل، وفرض التساؤل الخطير عما إذا كانت "الديمقراطية" هي النموذج السياسي المثالي الذي وصل بالفعل إلى "نهاية التاريخ"؛ أم أنه يعاني عجزًا خطيرًا في كفاءة إدارة الدولة ونقل السلطة فيها.

من ناحية الشكل، فما جرى في هذا اليوم التاريخي لم يغير الواقع، فقد فاز الديمقراطيون بمقعدي مجلس الشيوخ في ولاية جورجيا، ومعها مجلس الشيوخ (أصبح لهم 50 مقعدًا يضاف لهم صوت رئيس المجلس نائب الرئيس كمالًا هاريس مرجحًا في حالة تساوي الأصوات)، كما أصبح محسومًا أن الرئيس المنتخب "جو بايدن" سوف يكون الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة، ولا أحد غيره اعتبارًا من الساعة الثانية عشرة ظهر يوم العشرين من يناير الجاري.

سيجري تناول تأثير هذه الأحداث على الولايات المتحدة داخليًّا وخارجيًّا في ملف خاص "اقتحام الكونجرس الأمريكي"، لكن ما يهمنا هو تأثيره على العلاقات المصرية-الأمريكية. هذه العلاقات ذات وجهين: أوّلهما المصالح المشتركة للطرفين المصري والأمريكي أمنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، وثانيهما مواجهة التطورات الإقليمية والعالمية الخاصة بالبلدين. في هذه الأخيرة، يقع ما جرى من اقتحام مبنى "الكابيتول" في واشنطن. التقدير هنا أن هذا الحادث يمكنه أن يعيد صياغة العلاقات المصرية الأمريكية في إطار مختلف عما جرى عليه فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي هو في العادة من المجالات المتوترة في العلاقات، وذلك لعدة اعتبارات:

أولًا: أن أحداث الكونجرس تعكس وجود يمين سياسي قائم على "القومية البيضاء"، وله قاعدة واسعة ظهرت في 75 مليون صوت للرئيس "ترامب". هذا اليمين متعصب ومتطرف، وعندما قام بالتصويت والمشاركة في الأحداث، فإنه فعل هذا غافرًا لترامب مواقفه الخاصة بالضرائب، والتعامل مع النساء، وفي مجال الأعمال، وحتى الشبهات الخاصة باتصالاته مع روسيا وموقفه السلبي

من المؤسسات الأمريكية عامة. يمثل هذا الموقف كثيرًا "اليمين" المصري المحافظ، والمتعصب والمتطرف والرجعي ممثلًا في جماعة "الإخوان المسلمين" بتاريخها المعروف القائم على الانفصال من الدولة الوطنية بتقاليدها ومؤسساتها.

ثانيًا: أن كلًّا من اليمين الأمريكي والمصري توجد لديه نزعة للعنف والإرهاب ورفض الآخر، سواء كان من المهاجرين والأديان والأجناس الأخرى في الولايات المتحدة، أو المسيحيين والنساء والغرب عامة في الحالة المصرية.

ثالثًا: أن كلًّا من اليمين الأمريكي والمصري يعكس نزعة وتقاليد فاشية تقوم في أغلبها على نظرية "المؤامرة" وعدم الإيمان بالحق في العملية الانتخابية، حيث يرى دائمًا أن عدم الفوز في الانتخابات يعني التزوير والتلاعب بالعملية الانتخابية مهما كان رأي السلطة القضائية فيها.

رابعًا: أن الأحداث في واشنطن عكست ضرورة التمييز بين حق المواطنين في التعبير، والتحريض سواء على العنف أو الثورة؛ وهو التمييز الذي عادة ما تسقطه الولايات المتحدة فيما يتعلق بمصر. الحالة هكذا بالغة الوضوح، فالتحريض جعل مجلس النواب الأمريكي يسعى إلى إقامة الادعاء على الرئيس "ترامب" متهمًا إياه بالتحريض، وهو ما يحدث كثيرًا من جماعة الإخوان وعناصرها المعادية لمصر، وكذلك الجماعات اليسارية المصرية المتطرفة.

خامسًا: أن نفس النوع من التمييز لا بد له أن يجري على حق التظاهر وحق التجمع السلمي الذي تنص عليه الدساتير الأمريكية والمصرية؛ ولكنها في الوقت نفسه ترفض أن تكون أداة لشل الحياة الاقتصادية كما جرى في أحداث "رابعة" في مصر، أو الهجوم على المؤسسات العامة كما حدث في الولايات المتحدة.

هذه النظرة لأحداث واشنطن، مع النظرة المؤسسية والتاريخية للرئيس "بايدن" فيما يتعلق بالعلاقات مع مصر؛ يمكنه أن يوفر فرصة للحوار البنّاء بين مصر والإدارة الأمريكية الجديدة تخفف عنها ضغط الجماعات الحقوقية المتطرفة ومراكز التفكير الليبرالية في واشنطن.

قضايا دولية

1 اقتحام الكونجرس الأمريكي (ملف خاص)

يفصل ما بين التقرير الأمريكي "أمة في خطر" في بداية ثمانينيات القرن العشرين، واقتحام مؤيدي "ترامب" للكونجرس في 6 يناير 2021 لتعطيل التصديق على فوز "بايدن"، عقود عديدة؛ لكنها لم تمنع استمرار تآكل النموذج الأمريكي باضطراد، والذي يواجه هذه المرة تحديات أكثر خطورة قد تتطلب إنقاذ الداخل المأزوم أولًا قبل انتهاج التدخلات الخارجية في الدول الأخرى، لا سيما في ظل تراجعات اقتصادية ومؤسسية أخرى تهدد المكانة الأمريكية عالميًّا.

- **"أمة في خطر".. هل تكبح واشنطن تدخلاتها الخارجية؟**
- **ما بعد اقتحام الكونجرس.. استقطاب متزايد واهتزاز للصورة**

2 سياسة بريطانيا بعد اتفاق بريكست.. أقل أم أكثر فعالية؟

في الـ24 من ديسمبر 2020، أعلن "بوريس جونسون" -رئيس الوزراء البريطاني- التوصل إلى اتفاق تجاري طال انتظاره حول "البريكست" بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك قبل أيام من نهاية الفترة الانتقالية في 31 ديسمبر من هذا العام. جاء هذا الاتفاق بعد سنوات من تصويت البريطانيين على الخروج من الاتحاد في يونيو 2016، ليثير تساؤلات حول ما يحمله الاتفاق من فرص وقيود بالنسبة للمملكة المتحدة في المرحلة المقبلة.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (17) - 15 يناير 2021

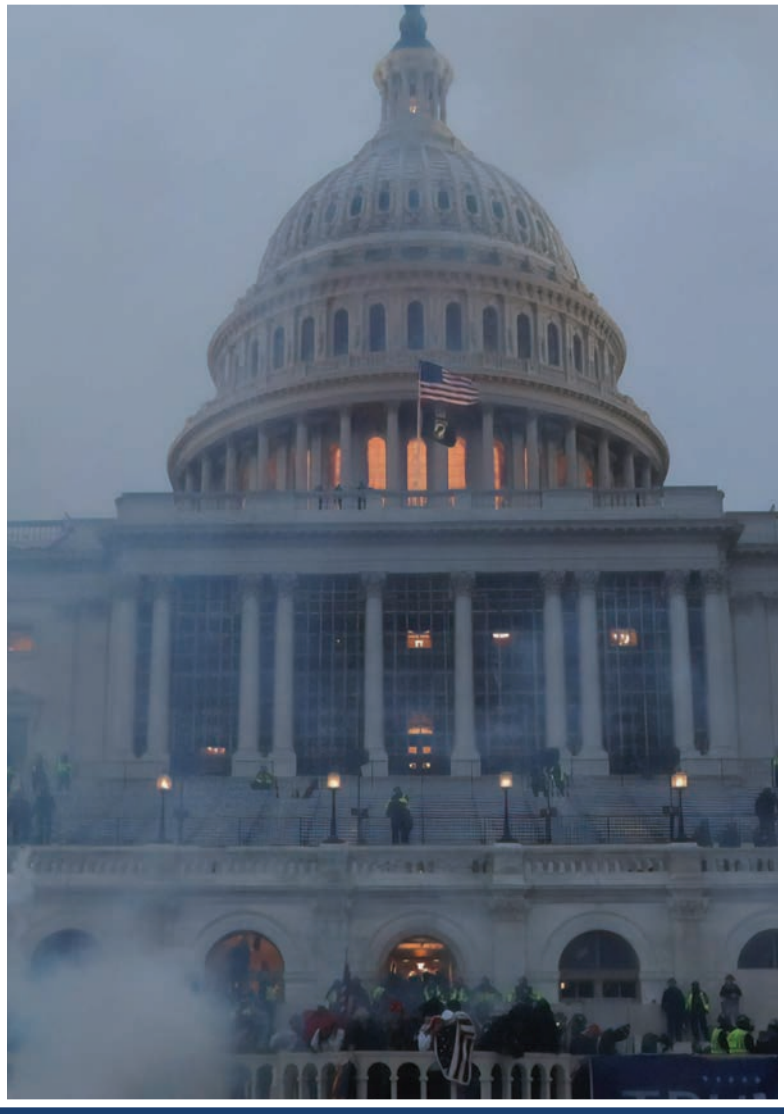

اقتحام الكونجرس الأمريكي

«أمة في خطر».. هل تكبح واشنطن تدخلاتها الخارجية؟

* السفير عمرو حلمي
مساعد وزير الخارجية السابق

يفصل ما بين التقرير الأمريكي «أمة في خطر» في بداية ثمانينيات القرن العشرين، واقتحام مؤيدي «ترامب» للكونجرس في 6 يناير 2021 لتعطيل التصديق على فوز «بايدن»، عقود عديدة؛ لكنها لم تمنع استمرار تآكل النموذج الأمريكي باضطراد، والذي يواجه هذه المرة تحديات أكثر خطورة قد تتطلب إنقاذ الداخل المأزوم أولًا قبل انتهاج التدخلات الخارجية في الدول الأخرى، لا سيما في ظل تراجعات اقتصادية ومؤسسية أخرى تهدد المكانة الأمريكية عالميًّا.

تحديات متراكمة:

- في عام 1983، شكل الرئيس «ريجان» لجنة من كبار المتخصصين من أجل تطوير التعليم الأمريكي بعد تحذير الخبراء من تداعيات تراجع جودته، في الوقت الذي تشهد فيه الأنظمة التعليمية في عدد آخر من الدول -خاصة الآسيوية- تطورًا متواصلًا مع تأكيد أهمية التحرك لمعالجة الموقف حتى يُمكن للولايات المتحدة مواصلة تفوقها وتنافسيتها وريادتها العالمية، وقد أعدت تلك اللجنة تقريرًا تحت عنوان «أمة في خطر» (Nation at Risk)، واكتسب هذا التقرير أهمية كبيرة من قبل العديد من الدوائر العلمية والثقافية، وأيضًا السياسية على مستوى العالم.

- في السادس من يناير 2021، تواجه الولايات المتحدة وضعًا خطيرًا آخر لا يتعلق هذه المرة بجودة التعليم، وإنما بتراجع الديمقراطية، خاصة وأن القوة العظمى الرئيسية في العالم لم تعد النموذج الديمقراطي الذي اعتدنا على الانبهار ببعض جوانبه أو الإعجاب بقدرة مؤسساتها الراسخة على التحرك من أجل معالجة ما قد تواجهه من تحديات.

- لا يُمكن اختزال أزمة اقتحام الكونجرس الأمريكي في الأيام المتبقية من ولاية «ترامب»، أو في إمكانية اللجوء إلى التعديل الخامس والعشرين للدستور، أو السعي إلى عزله، أو حتى بفترة ولايته التي امتدت طوال الأعوام الأربعة الماضية؛ بقدر اتصالها بضرورة تركيز الرئيس «بايدن» على محاولة معالجة الانقسام والاستقطاب الداخلي غير المسبوق، والتحرك نحو معالجة تآكل الديمقراطية وتخبط الأداء الاقتصادي.

- مع هكذا ظروف، تستدعي الأوضاع الداخلية الأمريكية الاهتمام الأكبر قبل التفكير في تشكيل سياسة خارجية متماسكة تتعلق بكيفية التعامل مع الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران ضمن قضايا أخرى، خاصة وأن التحديات الدولية تتطلب تجنب تكرار ارتكاب الأخطاء الجسيمة التي اقترفتها الإدارات الأمريكية السابقة في أفغانستان والعراق وسوريا وليبيا وفي غيرها أيضًا، إذ لم تؤدِّ التدخلات السياسية والعسكرية الأمريكية إلا لتمزيق دول وتشريد مجتمعاتها، وخلق أزمة للاجئين تعد الأكبر التي يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إنقاذ الديمقراطية أولًا:

- قبل مواصلة السياسات الأمريكية لنشر الديمقراطية التي لم تخلُ من أخطاء جسيمة، فعلى الرئيس الجديد «بايدن» أن يحاول إنقاذ الديمقراطية في بلاده التي تحولت إلى ما يمكن وصفه بأمة في خطر تعاني تمزقًا داخليًا لا يجب التقليل من خطورته. ولعل «جوزيف ناي»، الأستاذ بجامعة هارفارد، كان محقًّا عندما تطرق لذلك في مقالته يوم 5 يناير الجاري والمعنونة (How Will Biden Intervene)، حيث حذر فيها من مغبة التدخلات الأمريكية في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما تكرر في مقالةٍ منشورةٍ يوم 7 يناير الجاري في دورية «فورين بوليسي» Foreign Policy، تحت عنوان «أمريكا لا تستطيع تعزيز الديمقراطية في الخارج، لأنها لا تستطيع حمايتها حتى في الداخل».

- هذا الاتجاه المحذِّر من التدخلات الخارجية سبق أن تناوله «ريتشارد هاس»، الدبلوماسي المخضرم ورئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في نوفمبر الماضي في مقالته المعنونة «أمريكا واحدة وأمتان»

(One America, Two Nations)، وأيضًا «فيليب جوردون»، المنسق السابق للبيت الأبيض لشئون الشرق الأوسط في كتابه الصادر في أكتوبر الماضي تحت عنوان «الوعد الزائف بتغيير النظام في الشرق الأوسط» (The False Promise Of Regime Change in the Middle East). ذلك أن المنطقة لم تعد تحتمل أخطاء أمريكية وغربية إضافية في وقت تتركز فيه الجهود على مكافحة الإرهاب، واستعادة استقرار الدولة الوطنية التي تعرضت لتحديات وجودية، وهو ما يتطلب وضع منطلقات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تختلف عما اتبعته عدد من الإدارات الأمريكية السابقة التي حولت المنطقة إلى كتلة من اللهب مع كوارث إنسانية واقتصادية تفوق التصور.

تراجعات متعددة:

- مع الاعتراف بثقل القوة العظمى الرئيسية في العالم؛ إلا أنها لا تعاني تآكلًا ديمقراطيًّا فحسب، إذ يُضاف إليه تراجع مضطرد للطبقة المتوسطة، كما يعيش 17% من إجمالي عدد سكانها تحت خط الفقر، مع تركز الغالبية العظمى من الثروة في نسبة ضئيلة لا تتعدى4% فقط من السكان، مع عجز تجاري يفوق 800 بليون دولار، منه ما يقرب من 400 بليون دولار مع الصين وحدها.

- في ظل هذا التراجع الاقتصادي-الاجتماعي، ثمة أهمية للاستعانة بخبراء متخصصين لعلاج الأمراض الاقتصادية بعيدًا عن أسلوب اللجوء إلى خيار «من كل بستان زهرة» من مختلف الأقليات المتعددة، حفاظًا على صورة أمريكية خارجية مبهرة دون مضمون قد لا يكون كافيًا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، خاصة أن الخطورة تكمن في الاعتقاد بأن غياب «ترامب» عن المشهد من شأنه أن يسمح بإعادة الهدوء والاستقرار، مع تجاهل أنه لا يمكن منطقيًّا اختزال كل المشاكل الأمريكية الداخلية والخارجية في شخصه.

- إذ لا يُمكن تجاهل وجود تحديات خطرة تواجه المجتمع الأمريكي ذاته ناتجة عن تصاعد ثقل التيارات اليمينية والشعبوية وحتى العنصرية، وهو ما يتواكب مع تآكل الثقة في مختلف المؤسسات السياسية وحتى الإعلامية، وتصاعد ثقل تيارات «مناهضة المؤسسة» (Anti establishment)، فالرئيس «ترامب»، وإن كان قد خسر في الانتخابات إلا أنه حصل على أصوات 74 مليون ناخب أمريكي يمثلون ما يقرب من 47% من إجمالي الأصوات في التصويت الشعبي، وهي حقيقة لا يجب الاستهانة بها أو تجاهل أسبابها.

- مع التراجعات الأمريكية متعددة المستويات، يدور الحديث في بعض مراكز الفكر العالمية حول إمكانية دخول العالم إلى مرحلة «العالم دون قيادة» (Leaderless World)، واحتمال فقدان الولايات المتحدة لريادتها العالمية، وهو أمر لا يجب التقليل من أهميته، خاصة أنه يتزامن مع آراء تدعو إلى «إعادة النظر في الرأسمالية» في ظل الحاجة إلى المزيد من العدالة الاجتماعية، والتصدي لتآكل الديمقراطية، وتراجع ممارساتها في الولايات المتحدة، وفي الغالبية العظمى من الديمقراطيات الغربية أيضًا.

يظل في الأخير أن الذي شهدناه خلال الأيام القليلة الماضية قد لا ينتهي برحيل «ترامب»؛ بل قد يمهد لتطورات ستكون لها انعكاساتها على مجمل الأوضاع الداخلية الأمريكية وعلى مكانتها الدولية، وهو ما قد يمتد إلى الغرب بأسره الذي لم يعد «نموذجه» براقًا كما كان عليه في السابق.

اقتحام الكونجرس الأمريكي

ما بعد اقتحام الكونجرس..
استقطاب متزايد واهتزاز للصورة

*مها علام
باحث بوحدة الدراسات الأمريكية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اقتحم محتجون مؤيدون للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مبنى الكونجرس الأمريكي يوم السادس من يناير الجاري، رفضًا لنتائج الانتخابات واعتراضًا على التصديق عليها، في مشهد مثّل صدمة داخليًا وخارجيًا، لكنه بدا كحلقة ضمن سلسلة من التشابكات والتعقيدات التي تشهدها الساحة الأمريكية، والتي لا يبدو أنها سوف تنتهي مع تنصيب الرئيس الديمقراطي المنتخب "جو بايدن" في الـ20 من هذا الشهر. إذ عمق الاقتحام الاستقطاب الداخلي، ناهيك عن اهتزاز صورة الديمقراطية الأمريكية خارجيًا برغم إصرار الكونجرس التصديق على فوز "بايدن"، وعدم الخضوع للفوضى التي رغب "ترامب" من خلالها في تعطيل التصديق.

تطورات غير مسبوقة:

- بدأت عملية التأجيج لاقتحام الكونجرس مبكرًا على يد "ترامب"، عندما أعلن قبل أيام عن مفاجأة كبرى في يوم تصديق الكونجرس على نتائج الانتخابات، وارتبط مضمون المفاجأة بقيام نائبه "مايك بنس" برفض التصديق كإجراء موازٍ للإجراء المرتبط بتكوين حشد من أعضاء الكونجرس الجمهوريين لرفض النتائج أثناء جلسة الكونجرس.

- ارتباطًا بذلك، قام "ترامب" بدعوة أنصاره للاحتشاد في واشنطن العاصمة أثناء تصويت الكونجرس للتنديد بنتائج الانتخابات، والضغط عليه لرفض التصديق عليها. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما خرج في خطابٍ تحفيزي لتأجيج المحتجين، مؤكدًا مجددًا على تزوير الانتخابات ورفض نتائجها، وداعيًا "بنس" بشكل علني لرفض التصديق على النتائج، ومطالبًا المحتجين بالزحف نحو الكونجرس.

- بالفعل استجاب المحتجون لدعوة "ترامب"، واتجهوا صوب الكونجرس، ولم تكد أعمال جلسته تبدأ حتى اقتحمه المحتجون، ما تسبب في فرار الأعضاء ووقف عمل الجلسة. وعلى الرغم من ذلك، لم تنجح محاولات "ترامب" عبر الدفع بالمحتجين في ثني الكونجرس عن عمله، فبعد توقف لعدة ساعات، استأنف الكونجرس عملية المصادقة على فوز "بايدن".

- على الرغم من التحركات الحثيثة لـ"ترامب" لتغيير نتائج الانتخابات الرئاسية؛ إلا أنها أدت لنتائج عكسية، إذ ساهمت في تراجع بعض الجمهوريين عن دعمه. فقد رفض نائبه "بنس" الاستجابة لدعوته بشأن عدم التصديق على نتائج الانتخابات، كما ندد بالاحتجاجات العنيفة. من جهته، قال "ميتش ماكونيل"، رئيس الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ: "لن يتم إرهابنا، وسنقوم بعملنا الليلة".

- تعليقًا على المشهد، قال "بايدن" إن اقتحام الكونجرس "اعتداء على شعبنا وديمقراطيتنا وعلى من يحميها، وعلى أقدس المؤسسات الأمريكية"، داعيًا "ترامب" للظهور على وسائل الإعلام ومناشدة مؤيديه. وبالفعل ظهر "ترامب" مجددًا ودعا المحتجين للعودة إلى منازلهم، لكنه استمر في خطاب التشكيك ورفض نتائج الانتخابات.

- اعتبرت مواقع التواصل الاجتماعي أن خطاب "ترامب" لا يشجع على وقف العنف، وبه الكثير من المغالطات والادعاءات الزائفة بتزوير الانتخابات، وعلى إثرها علقت إدارة المواقع حسابات "ترامب". وفي خطوة تأخرت كثيرًا، تعهد "ترامب" بـ"انتقال منظم للسلطة"؛ إلا أنه استمر في التأكيد على رفض نتائج الانتخابات، مشيرًا إلى أن الأمر "مجرد بداية معركتنا من أجل أن نعيد لأمريكا عظمتها".

تداعيات حرجة:

- جرت الانتخابات الرئاسية حتى قبل أن تبدأ رسميًا في 3 نوفمبر الماضي، في مشهد أمريكي شديد التعقيد والتشابك؛ إلا أن الحادثة الخاصة باقتحام الكونجرس مثلت تصعيدًا كبيرًا غير متوقع أن يحدث في الولايات المتحدة ذات الديمقراطية العريقة. وعليه، يتضح أن هذا الحدث قد يُساهم في ظهور عدد من التداعيات:

- **انقسام الجمهوريين:** يمكن القول إن النتيجة المباشرة لاقتحام الكونجرس هي انقسام المعسكر الجمهوري، وهو ما انعكس في تغيير بعض الجمهوريين لمواقفهم في أعقاب الحادثة؛ فقد قام 4 أعضاء جمهوريين بالتصديق على نتائج الانتخابات رغم أنهم أبدوا سابقًا اعتراضهم عليها، قائلين إن العنف دفعهم لإعادة النظر. في المقابل، لم تغير الحادثة موقف جمهوريين آخرين من دعم جهود "ترامب" لرفض النتائج؛ فقد قالت "هايد سميث" إنها صوتت ضد التصديق على نتائج الانتخابات، لأن الأشخاص الذين تمثلهم لا يعتقدون أن الانتخابات كانت دستورية.

- **محاولة عزل "ترامب":** من الجدير بالذكر أن هذه الحادثة مثلت مسوغًا جديدًا لدى

الديمقراطيين لحشد جهودهم من أجل عزل "ترامب"، بزعم أن هذه الحادثة أعطت دليلًا مؤكدًا على وجود فرص لقيامه بأي عمل غير مسئول خلال الأيام القليلة المتبقية له. إلا أنه من جانب آخر، يبدو أن محاولات العزل هي محاولات يقوم بها الديمقراطيون لإحراز مكسب جديد عبر إحراج المعسكر الجمهوري، الأمر الذي قد يعني حال تنفيذه –أي العزل– تفجر الشارع الأمريكي من جديد؛ وهو ما قد يحدث أيضًا عند اللجوء إلى محاكمة "ترامب" في أعقاب مغادرة البيت الأبيض.

- **تعاظم الاستقطاب:** على الرغم من أن حالة الاستقطاب كانت قد اتسعت بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا وحادثة مقتل "جورج فلويد"؛ إلا أن حالة الاستقطاب الجديدة تبدو مركبة، ويرجع السبب في ذلك لتراجع دور المعتدلين في المعسكرين (الديمقراطي والجمهوري) لصالح الأقل اعتدالًا، حيث يتصدر التقدميون المعسكر الديمقراطي، بينما يتصدر المحافظون المعسكر الجمهوري، لذا فإن استمرار هذا الشكل من الاستقطاب يعني استمرار حالة الاحتقان، لا سيما مع سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس بغرفتيه والبيت الأبيض.

- **فقدان الثقة:** يبدو أن الانتخابات الرئاسية الحالية لن تمر دون أن تنال من ثقة الشارع الأمريكي في مؤسسات الدولة، وقد يتم ذلك على أكثر من مستوى، يأتي في مقدمتها خطاب التشكيك الذي عمد "ترامب" إلى تبنيه طوال معركته السياسية مع "بايدن". وفي المقابل، فليس لدى بعض مؤيدي "بايدن" ثقة في المؤسسات التي تعاونت مع "ترامب" طيلة أربع سنوات، كما أن لدى بعض مؤيدي التيار التقدمي تشكك في المؤسسات كونها المسئولة عن اتساع حدة التفاوتات في المجتمع الأمريكي.

- **اهتزاز النموذج:** فبرغم أن صورة النموذج الأمريكي الديمقراطي بدأت تهتز مع وصول "ترامب" لسدة الحكم، واتجهت للانحسار طوال مدة رئاسته؛ لكن المشهد الانتخابي الأخير أضر بصورة واضحة ومباشرة بالنموذج الأمريكي، كونها لم تبدُ أنها تسير كعملية سياسية منظمة وفقًا للدستور والقانون في جو سياسي احترافي، وإنما بدت كعملية مضطربة يطالها الجدل القانوني والدستوري في كل خطوة مع اعتماد متزايد على التشكيك والعنف، وأضاف اقتحام الكونجرس اهتزازًا أكبر لصورة هذا النموذج.

- **تزايد العنف:** على الرغم من أن اقتحام المحتجين للكونجرس مثّل مرحلة متقدمة وغير متوقعة من العنف؛ إلا أن هذا المشهد لم يأتِ من فراغ، حيث مثل مجرد حلقة ضمن سلسلة العنف المستمرة التي برزت مع بداية الانتخابات واستمرت طيلة الفترة التي تلتها. ومن المفارقات الواضحة أن الداعين للعنف ليسوا فقط من مؤيدي "ترامب"، لكن من معارضيه أيضًا. ومن المتوقع أن تتحول حالة التحفيز والشحن الكثيفة التي قام بها "ترامب" إلى موجات من العنف بعد هزيمته، كما قد تتجه الجماعات اليسارية إلى التوسع في العنف حال لم يتم وضع أفكارها موضع التنفيذ على أرض الواقع.

- **الاستقطاب المؤسسي:** سوف تُلقي حالة الاستقطاب المركبة –السابق الإشارة إليها- بظلالها على المؤسسات الأمريكية، وخاصة الكونجرس، وبالرغم من حصول الديمقراطيين على الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، إلا أن حالة الاستقطاب بين الجمهوريين والديمقراطيين ستظل قائمة بينهما في الكونجرس.

خلاصة القول، إن تداعيات اقتحام الكونجرس تصب في مزيد من الانقسام للساحة السياسية الأمريكية، حتى في أعقاب تنصيب "بايدن" في 20 يناير الجاري، فتنصيب الرئيس الجديد قد لا يُنهي حالة الاستقطاب الداخلي، بل قد يدفع إلى موجات جديدة منها.

سياسة بريطانيا بعد اتفاق بريكست.. أقل أم أكثر فعالية؟

* الشيماء عرفات
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في الـ24 من ديسمبر 2020، أعلن "بوريس جونسون" -رئيس الوزراء البريطاني- التوصل إلى اتفاق تجاري طال انتظاره حول "البريكست" بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك قبل أيام من نهاية الفترة الانتقالية في 31 ديسمبر من هذا العام. جاء هذا الاتفاق بعد سنوات من تصويت البريطانيين على الخروج من الاتحاد في يونيو 2016، ليثير تساؤلات حول ما يحمله الاتفاق من فرص وقيود بالنسبة للمملكة المتحدة في المرحلة المقبلة.

أبعاد الاتفاق:

- برغم نقاط الاختلاف التي هددت بتوقف المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مرات عدة؛ لكن تدخل قادة الطرفين، سواء "بوريس جونسون"، أو "أورسولا فون ديرلاين" رئيسة المفوضية الأوروبية، أو قادة الدول الأعضاء كالمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"؛ ساهم في التوافق حول توقيع الاتفاق التجاري، وإن كانت هنالك مجالات لم يتم تغطيتها. إذ تمثل التجارة البريطانية مع الاتحاد الأوروبي 47% من إجمالي التجارة الخارجية للمملكة المتحدة، وفقًا لتقديرات عام 2019، بنسبة 43% من صادراتها، و52% من إجمالي وارداتها، وبقيمة تبلغ سنويًا حوالي 660 مليار جنيه إسترليني (895 مليار دولار) وفقًا لتصريح رئيس الوزراء البريطاني.

- وفر اتفاق "بريكست" على بريطانيا فوضى الخروج من الاتحاد الأوروبي، على أساس قواعد منظمة التجارة العالمية، حيث كان ذلك سيكلف اقتصاد البلاد خسائر بأكثر من 80 مليار دولار (60 مليار جنيه إسترليني) بما يؤدي إلى انكماش بنسبة 2%، وذلك وفق تقديرات مكتب مراقبة الميزانية البريطاني. وبالتالي، فإن الاتفاق يعني عدم تحمل الأسر البريطانية زيادة في الأسعار قد تصل إلى 20% على بعض المواد الاستهلاكية، كما يوفر على الشركات العاملة في المملكة المتحدة التي تستورد مدخلات إنتاج من أوروبا أو تصدر إليها سلعًا وخدمات، رسومًا وجمارك تتراوح بين 5 و15%، كانت ستضاف إلى كلفة الإنتاج، وبالتالي كانت ستؤثر على الأسعار وتجعلها أقل تنافسية.

- ضَمِنَ اتفاق بريكست تكافؤ الفرص فيما يخص المعايير ومساعدات الدولة، حيث ترك المملكة المتحدة حرة في وضع معاييرها الخاصة في مجالات، مثل: المعايير البيئية، وقانون العمل؛ لكن مع تقييد الوصول إلى السوق الأوروبية إذا كانت المعايير البريطانية بعيدة عن نظيرتها في الاتحاد الأوروبي. حيث ستسمح "آلية إعادة التوازن" للجانبين بحق فرض رسوم جمركية إذا تقرر أن أعمالهما كانت في وضع غير عادل. إلا أن من سيقرر تلك الرسوم سيكون لجنة تحكيم مستقلة، وليس محكمة العدل الأوروبية، كما طالب الاتحاد سابقًا.

- وسيسري ذلك على الشركات أيضًا، حيث ستكون الشركات في الاتحاد الأوروبي قادرة على الطعن بخصوص المساعدات الحكومية الممنوحة للمنافسين بالمملكة المتحدة في المحاكم الوطنية البريطانية، إذا شعرت بأنها تنتهك المبادئ المشتركة المنصوص عليها في الصفقة التجارية، وستتمتع الشركات البريطانية بحقوق مماثلة في الاتحاد الأوروبي. وأكد الطرفان على إنشاء هيئة تحكيم مستقلة لفحص قانونية تلك المساعدات، وأحقية الأطراف في فرض تعريفات في حال قام الطرف الآخر بتشويه التجارة بينهما بسبب تلك المساعدات.

- نص الاتفاق على أنه سيتم عزل أجهزة الشرطة والاستخبارات البريطانية عن قواعد بيانات الجرائم الخاصة بالاتحاد الأوروبي؛ إلا أنه مع ذلك ستظل خدمات الأمن البريطانية قادرة على رؤية بيانات الركاب الجوية المهمة، ومعلومات السجل الجنائي، والحمض النووي، وبصمات الأصابع، وبيانات تسجيل المركبات. ويعني ذلك أن الطرفين سيظلان قادرين على العمل في التحقيقات المشتركة في الإرهاب، وجميع أشكال الجريمة المنظمة، كما سيتم التعاون المشترك أيضًا في إطار وكالة تطبيق القانون الأوروبية "يوروبول".

- لم تمتدّ الحلول الوسطى لاتفاق البريكست إلى قطاعات أخرى مهمة، مثل قطاع الخدمات المهنية والمالية الذي يمثل 41%

من إجمالي صادرات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، وتحقق فيه المملكة فائضًا بعكس تجارتها الخاصة بالسلع. ويُعد هذا القطاع الأكثر تضررًا من الاتفاق. حيث سيفقد مقدمو الخدمات المهنية قدرتهم على العمل تلقائيًا في الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن المهن من الأطباء والأطباء البيطريين إلى المهندسين والمهندسين المعماريين يجب أن تكون مؤهلاتهم معترفًا بها في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إذا كانوا يريدون العمل بها.

- مع ذلك، فإن اتفاق البريكست أوسع من اتفاقات أخرى للتجارة الحرة بين الطرفين. فالاتفاق أكد على أنه ستكون هناك أحكام لرحلات العمل قصيرة الأجل والإعارة المؤقتة للموظفين ذوي المهارات العالية، وهو ما سيسري بالتبعية على الخدمات المالية التي تُعد من أهم قطاعات الاقتصاد البريطاني، وبالتالي فالاتفاق ترك للطرفين تنظيم المعادلة ومنح الأذونات لوقت لاحق.

اتجاهات مستقبلية:

برغم أن التوصل إلى اتفاق تجاري بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أنهى حالة من الجدل التي استمرت لسنوات حول البريكست؛ إلا أنه ليس ختامًا للمسألة، خاصة أنه لم يشمل مجالات لا تزال عالقة، والتي من المنتظر تغطيتها مستقبلًا، ومن أبرزها ما يلي:

- مدى استمرار المملكة المتحدة: حيث تتكون من أربعة أقاليم مختلفة، هي: إنجلترا، وويلز، وأسكتلندا (بريطانيا العظمى)، إضافة إلى أيرلندا الشمالية. إلا أنه من المعروف عن أسكتلندا دعواتها المتكررة للخروج من المملكة المتحدة، وهو ما يفسر ارتفاع دعم الاستقلال بين الناخبين الأسكتلنديين بشكل كبير إلى حوالي 60% من السكان بعد استفتاء البريكست. وقد انعكس هذا الاتجاه على ارتفاع حظوظ وصول الحزب الوطني الأسكتلندي الداعم للاستقلال بأغلبية مريحة في مايو 2021، والذي أكد على

استمرار دعوته لإقامة استفتاء آخر للخروج. لذا، فكلما كانت تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سلبية؛ ازدادت شعبية داعمي الاستقلال. على الجانب الآخر، من المتوقع حدوث تعقيدات حول الترتيبات العملية لتنفيذ برتوكول أيرلندا الشمالية، وما يمكن أن يخلقه من أعباء قد تدفع مرة أخرى لعودة العنف بإقليم أيرلندا الشمالية، ويتيد من تكلفة الخروج على المملكة المتحدة.

مستقبل التعاون الدفاعي والخارجي: أصرت المملكة المتحدة على تنظيم العلاقات التجارية بمعزل عن العلاقات الدفاعية والخارجية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى رؤية حكومة "بوريس جونسون" بأن هناك القليل من القيمة المضافة في الترتيبات التعاقدية مع الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون في السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية. وتعتقد المملكة المتحدة أنه من الأفضل العمل بشكل ثنائي مع الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي؛ إلا أن هذا الطرح سيواجه صعوبات أكبر في الفترة القادمة، خاصة بعد أن بدأ الاتحاد في تطوير سياسة دفاعية مشتركة خاصة به عبر زيادة مخصصات إنفاقه الدفاعي. بالإضافة إلى اتجاهه نحو مفهوم "السيادة الاستراتيجية" والذي برغم مواجهته للعديد من العقبات، إلا أنه طرح يعكس الطموح الأوروبي لقرار أكثر استقلالية عن السابق، وهو ما يعني أنه لن يكون سهلًا على المملكة المناورة بشكل أكبر للتأثير على الاتحاد.

تأثير المملكة المتحدة على النظام الدولي: إذ سيشكل اتفاق البريكست اختبارًا لمدى قدرة الدور البريطاني على التأثير الخارجي في توازنات النظام الدولي، بمعزل عن عضويتها في الاتحاد، إذ يواجه ذلك الدور تحديات تتعلق بضبابية العلاقة مع الولايات المتحدة، ناهيك عن أولويات الدوائر الخارجية للسياسة البريطانية، هل ستكون منطقة "الإندوباسيفك" أم "الأنجلوسفير" أم الرجوع وإعطاء الأولوية للاتحاد الأوروبي مرة أخرى؟.

أخيرًا، فبرغم محورية اتفاق البريكست في تاريخ العلاقات البريطانية-الأوروبية، إلا أنه أثبت للمتشككين في الاتحاد أن ضريبة الخروج ليست سهلة، كما أن التفاوض الجماعي والموحد يضمن للكتلة مصالحها، بعكس النهج المشتت في قضايا أخرى والذي يضعف تأثيرها. إلا أن لحظة الحقيقة لاتفاق البريكست ستكون بعد سنوات، عندما يتم اختبار أي من الطرفين كان على صواب. بمعنى آخر، هل ستكون المملكة المتحدة أكثر أم أقل فاعلية بعيدًا عن الاتحاد الأوروبي؟. وكما قال "بوريس جونسون" بعد لحظات من الاتفاق على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: "مصير هذا البلد العظيم يكمن الآن في أيدينا".

قضايا الأمن والدفاع

1

قمة العلا الخليجية
بين تجاوز المقاطعة وتحدي المصالحة

استطاعت القمة الخليجية الـ41 التي عُقدت في مدينة العلا السعودية، في 5 يناير 2021، تجاوز حالة المقاطعة التي فرضها الرباعي العربي (مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين) بعد أزمة 5 يونيو 2017؛ لكن ذلك لا يعني تحقيق المصالحة التي تتطلب استئناف العلاقات الدبلوماسية كاملة. إذ تحتاج إلى إجراءات بناء ثقة قد تمتد لفترة أطول نسبيًّا بحكم وجود ملفات خلافية يتعذر حلها بشكل جذري. فهناك مرحلة للتحول من المقاطعة إلى المصالحة، بعد تجاوز حالة انهيار الثقة إلى استعادة الثقة ثم تمتينها، عبر إجراءات متعددة تخص ملفات متعددة بين الدول الأطراف.

2

لماذا تلجأ إثيوبيا لـ «الهروب للأمام»
تجاه مصر والسودان؟

كان عام 2020 عامًا استثنائيًا في تاريخ إثيوبيا المعاصر، وفق كافة المقاييس. فبعد أن دخل رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" هذا العام كبطل إقليمي حائز على جائزة نوبل للسلام وكسياسي يقدم مشروعًا لتوحيد بلاده، اختتمه متورطًا في أسوأ الصراعات الداخلية الإثيوبية في العقود الثلاثة الأخيرة، ومواجهًا تحديات جسيمة تجاوزت تهديد مستقبله السياسي، لتشكل مهددات حقيقية لوحدة الدولة الإثيوبية واستقرارها، وهو ما انعكس في لجوء أديس أبابا إلى استراتيجية "الهروب للأمام" تجاه مصر والسودان.

3

الاتجاهات الستة المتوقعة
للتسلح العالمي 2021

ترتهن اتجاهات التسلح العالمي في عام 2021، بجملة متغيرات جديدة، لعلّ أبرزها صعود إدارة "جو بايدن" لقيادة الولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن تنتهج مجموعة من السياسات المغايرة لإدارة "ترامب" تجاه قوى مثل روسيا أو الصين أو إيران. أضف إلى ذلك تصاعد معدلات الإنفاق العسكري في موازنات قوى دولية أخرى، مثل الصين واليابان والهند. ناهيك عن بروز أنماط من الحروب الجديدة التي تدخل فيها الهجمات السيبرانية، بما يُعزز إنفاقات الدفاع الإلكتروني.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (17) - 15 يناير 2021

قمة العلا الخليجية
بين تجاوز المقاطعة وتحدي المصالحة

* د. محمد عز العرب
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

استطاعت القمة الخليجية الـ41 التي عُقدت في مدينة العلا السعودية، في 5 يناير 2021، تجاوز حالة المقاطعة التي فرضها الرباعي العربي (مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين) بعد أزمة 5 يونيو 2017؛ لكن ذلك لا يعني تحقيق المصالحة التي تتطلب استئناف العلاقات الدبلوماسية كاملة. إذ تحتاج إلى إجراءات بناء ثقة قد تمتد لفترة أطول نسبيًّا بحكم وجود ملفات خلافية يتعذر حلها بشكل جذري. فهناك مرحلة للتحول من المقاطعة إلى المصالحة، بعد تجاوز حالة انهيار الثقة إلى استعادة الثقة ثم تمتينها، عبر إجراءات متعددة تخص ملفات متعددة بين الدول الأطراف.

محدّدات تجاوز المقاطعة:

- اختبار مصداقية نوايا الطرف القطري: يأتي ذلك بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف من عمر الأزمة. فما جرى بين دول الرباعي العربي وقطر هو أقرب إلى اتفاق على الاتفاق. حيث يظل الفيصل في هذه المسألة هو احترام التعهدات التي تم التوصل إليها بين الأطراف، دون أن تظهر لوسائل الإعلام، كي لا تُمثل إحراجًا لأي منها، وبما يعطي حرية أكبر للأجهزة والمؤسسات المعنية في تلك الدول للعمل بعيدًا عن ضغوط الرأي العام ومؤسسات الإعلام. لذا، دعت الخارجية المصرية في يوم انعقاد القمة إلى "ضرورة البناء على هذه الخطوة المهمة من أجل تعزيز مسيرة العمل العربي، انطلاقًا من علاقات قائمة على حُسن النوايا وعدم التدخُّل في الشئون الداخلية".

- الحفاظ على تماسك التحالف الرباعي: فقد بدا أنّ أحد أطراف هذا التحالف لديه رغبة في إنهاء المقاطعة والتهدئة، والبحث عن مساحات مشتركة. لكن يبقى من المهم لدى بقية الأطراف محاولة تفهم ذلك، لا سيما أن أحد أهداف الدوحة أو قوى إقليمية أخرى في معظم فترات الأزمة تفكيك هذا التحالف عن طريق التباينات التي قد تطرأ عليه نتيجة فجوات المواقف بين الدول، لأسباب تخص العلاقات الثنائية أو الأزمات الإقليمية. بعبارة أخرى، يظل الخيار الأفضل لدول التحالف الرباعي أن تسعى إلى المصالحة جماعيًّا، مثلما فعلت ذلك في فرض نهج المقاطعة سويًّا، مقارنة بخيار المقاطعة كليًّا والمصالحة جزئيًّا.

- تقليص حدة التوترات الإقليمية الممتدة: يعد الوصول إلى تهدئة أو حتى "سلام بارد" على أسوأ السيناريوهات المحتملة أفضل بكثير من حالة التوترات المستدامة التي وصلت إليها علاقات الرباعية العربية مع قطر، وهو ما يأتي في سياق إقليمي مأزوم تعبر عنه تعقيدات تسوية الصراعات المسلحة وتنامي قوة المليشيات وتزايد تهديدات وتدخلات دول الجوار الإقليمي في الشئون الداخلية للدول العربية، وخاصة تركيا وإيران وإثيوبيا. هنا، تجدر الإشارة إلى أن كل دول الرباعي لديهم أزمات هيكلية مع دول الجوار الإقليمي.

تحديات المصالحة:

- استمرار الحملات الإعلامية على دول الرباعي العربي: على الرغم من التغير النسبي في معالجة قناة "الجزيرة" للأوضاع التي تخص دول الرباعي العربي، وخاصة السعودية؛ إلا أن الأذرع الإعلامية الأخرى، سواء كانت صحفًا يومية أو مواقع إلكترونية مدعومة من قطر، مثل "العربي الجديد" و"وطن" و"عربي 21"؛ لا تزال توجّه انتقادات مباشرة وغير مباشرة لكل من الإمارات ومصر، وتروج لوجود اختلافات بين دول الرباعي حول المصالحة، والإشارة إلى أن الإمارات ترفض المصالحة، وبالتبعية الادعاء بأن أبوظبي ستسعى إلى إفشال أي جهود للمصالحة الشاملة في الفترة المقبلة.

- تواصل دعم جماعات الإسلام السياسي في المحيط العربي: يظل هناك تحدٍّ ضاغط على مسار المصالحة وهو استمرار دعم الدوحة لفروع الإخوان في دول عربية عديدة، مثل مصر وليبيا وتونس واليمن وسوريا، ولا سيما أن الإخوان يسيطرون بالفعل على مؤسسات وهيئات داخل نظام الحكم القطري، وهو ما يعد تراكمًا لنفوذ الإخوان الذين سافروا من مصر خلال العهد الناصري في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وفروا من سوريا بعد أحداث حماة في عام 1982، وتخوفوا من البقاء في الأردن في عام 1999، وأخيرًا هربوا من مصر بعد ثورة 30 يونيو 2013؛ ومن ثم فإن السلوك القطري في التعامل مع تلك الفروع قد يكون قيدًا على إنجاز المصالحة،

مع الأخذ في الاعتبار تغير السياقات الإقليمية التي كانت تُراهن فيها على دعم ما أطلق عليه "الحكومات الملتحية".

- مساندة تركيا وإيران في إضعاف بنية الدولة الوطنية العربية: استمرت قطر، سواء قبل الأزمة أو بعدها، في دعم تركيا وإيران في التدخل بالشئون الداخلية للدول العربية، بل إن التصريحات الصادرة عن وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني تشير إلى أن المصالحة لا تعني تضرر العلاقات مع أنقرة وطهران، بل إن الدوحة ترى أن هاتين الدولتين دعمتا الدوحة في فترة ما تطلق عليه "فرض الحصار". وعلى الرغم من أن البيان الختامي لقمة "إعلان العلا" أشار إلى محورية التهديد الإيراني لأمن واستقرار الإقليم؛ إلا أن الملاحظ تغييب الحديث عن "الخطر التركي" الذي مثّل نقطة خلافية بين دول الرباعي والدوحة.

خيارات بديلة:

هناك عدة مسارات يُفترض أن تتجه إليها دول الرباعي العربي إذا ما فشلت المصالحة المأمولة مع قطر، على النحو التالي:

- **الحفاظ على بقاء وتماسك الرباعي العربي:** من الأهمية بمكان ترتيب البيت الداخلي لدول الرباعي، لا سيما أن السعودية وإن اتخذت خيار التصالح الأوّلي مع قطر إلا أنها تنسق بشكل مستمر مع الدول الأخرى، وهو ما بدا جليًّا خلال الشهرين الماضيين، وأنه لا يمكن أن تكون المصالحة بين دول الخليج على حساب مصر التي وُصفت بأنها "الدولة العربية الرئيسية" في تصريحات عدد من وزراء دول الخليج. وما يعزز ذلك عدم مشاركة الملك سلمان بن عبدالعزيز –رغم أنه دعا إليها- في القمة، نظرًا لغياب الرئيس عبدالفتاح السيسي، والملك حمد بن عيسى، وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد.

- **التعايش مع "المصالح الناقصة" مع بعض دول الرباعي:** يظل التكتيك الذي تتبعه القاهرة في التعامل مع الأصدقاء مهم للغاية في المستقبل، وهو التكيف مع المساحات غير المتفق عليها في بعض القضايا، مثلما حدث مع السعودية في ملف اليمن وسوريا، وحدث مع الإمارات في ملفي ليبيا وإثيوبيا. فقد يتكرر ذلك في علاقات قد يُستعاد زخمها بين الرياض وأنقرة، وربما بين أنقرة وأبوظبي، لا سيما بعد تصريح أنور قرقاش وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتي الأخير لوكالة "بلومبرج": "ليس لدينا أي عداء تجاه تركيا"، مؤكدًا أن "مشكلة الإمارات الأساسية هي نظرة تركيا إلى دورها الاستراتيجي، فهي تريد أن تلعب دورًا هامًّا في المنطقة وتوسيعه على حساب البلدان العربية".

- **التفكير في التكلفة والعائد من وراء المواجهة الثالثة:** استطاعت قطر خلال أزمتها مع دول الرباعي العربي، على الأقل على نحو ما بدا علنيًّا، تجاوز "فرض شروط مسبقة"، والخروج بأقل قدر من التكلفة، كخيار لتجاوز المقاطعة، وهو تجميد القضايا المرفوعة لدى منظمة التجارة العالمية ومنظمة الطيران المدني وغيرها مقابل استئناف الطيران وفتح الحدود البرية والبحرية والعلاقات التجارية. ومن ثم، وظفت الدوحة الملاءة المالية التي تتمتع بها للحد من تأثير المقاطعة، وهو ما يتعين التفكير فيه من الآن فصاعدًا عبر اللجان التي تشكل من المؤسسات المعنية لتقييم أزمة قطر.

لماذا تلجأ إثيوبيا لـ"الهروب للأمام" تجاه مصر والسودان؟

* د. أحمد أمل
رئيس وحدة الدراسات الافريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كان عام 2020 عامًا استثنائيًا في تاريخ إثيوبيا المعاصر، وفق كافة المقاييس. فبعد أن دخل رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" هذا العام كبطل إقليمي حائز على جائزة نوبل للسلام وكسياسي يقدم مشروعًا لتوحيد بلاده، اختتمه متورطًا في أسوأ الصراعات الداخلية الإثيوبية في العقود الثلاثة الأخيرة، ومواجهًا تحديات جسيمة تجاوزت تهديد مستقبله السياسي، لتشكل مهددات حقيقية لوحدة الدولة الإثيوبية واستقرارها، وهو ما انعكس في لجوء أديس أبابا إلى استراتيجية "الهروب للأمام" تجاه مصر والسودان.

تأزّم الداخل الإثيوبي:

يمكن رصد مظاهر تغير الداخل الإثيوبي في اللحظة الراهنة، ومن أبرزها:

- إطلاق الصراع في إقليم تيجراي في الرابع من نوفمبر 2020، والإعلان عن حسمه عسكريًا في الثامن والعشرين من الشهر ذاته، لكن مع تعدد مظاهر صعوبة إحكام السيطرة على الإقليم، كالاستمرار في قطع الاتصالات والإنترنت عن الإقليم، والعجز عن إلقاء القبض على القادة الرئيسيين لجبهة تحرير تيجراي، واستمرار المواجهات في مناطق متفرقة من الإقليم من دون انقطاع.

- انتقال عدوى الصراع إلى مناطق أخرى من البلاد أبرزها إقليم بني شنقول-جومز في أقصى الغرب، وإقليم أوروميا، فضلًا عن نشوب العديد من الصدامات استغلالًا لانشغال القوات الحكومية بالصراع في تيجراي، على غرار تجدد الاشتباكات سواء بين الصوماليين والعفر، أو بين القوميات الجنوبية.

- تغير التحالفات الداخلية لآبي أحمد بعد الصعود الكبير لجماعة أمهرة، ودخول رئيس الوزراء في صدام موسع مع المعارضة الأورومية في يوليو الماضي، بجانب استمرار مظاهر التمرد في إقليم تيجراي.

- تعثر المسار السياسي بعد التأجيل المتكرر للانتخابات من موعدها الأول الذي كان مقررًا في مايو 2020 إلى أغسطس من العام نفسه بسبب عقبات أمنية ولوجستية، ثم من أغسطس 2020 إلى يونيو 2021، بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا. هذا التأخر وضع البلاد في أزمة دستورية حادة شكلت أحد المسببات الجذرية للصراع في تيجراي.

- الخطوات المضطربة في تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي التي أعلن عنها "آبي أحمد" بعد نحو شهرين من توليه السلطة، والتي كانت تقتضي تطبيق برنامج موسع لخصخصة الشركات المملوكة للدولة وتحرير الاقتصاد، وهو ما لم يتمكن من إحراز أي تقدم ملموس فيه حتى الآن.

تصدير الأزمات للخارج:

أمام التغيرات الكبرى التي تمر بها الأوضاع الداخلية في إثيوبيا، انتهجت السياسة الخارجية الإثيوبية استراتيجية "الهروب للأمام"، خاصة في علاقتها بكل من مصر والسودان، وذلك عبر دفع الأزمات القائمة بينها وبين الدولتين نحو المزيد من التعقيد، فضلًا عن استحداث أزمات جديدة كان من الممكن تجنبها، وهو ما تعددت مظاهره ومن أبرزها:

- **المزيد من التشدد في مفاوضات سد النهضة:** منذ وصول "آبي أحمد" للسلطة، عكست السياسة الإثيوبية نمطًا واضحًا قوامه أنه كلما تفاقمت الأزمات السياسية والأمنية في الداخل، اتجهت السياسة الخارجية للتشدد في ملف مفاوضات سد النهضة. وتتعدد المكاسب التي تسعى إثيوبيا لتحقيقها من اتباع هذا التوجه، أبرزها الترويج داخليًّا لسردية تقوم على وجود "عدو خارجي" متربص يسعى لعرقلة مسيرة التنمية الإثيوبية بشتى السبل، وهو ما يستهدف أن يهدئ نسبيًا من حدة الانقسامات العميقة بين المكونات الإثيوبية المختلفة. كما تسعى إثيوبيا من تشددها في المفاوضات للظهور -إقليميًا ودوليًا- كدولة قوية قادرة على فرض الأمر الواقع دون خوف من عواقب الإضرار بالمصالح الحيوية لأي من دول جوارها.

- **على هذا النحو،** دفعت الصراعات الداخلية المفاوض الإثيوبي للمزيد من التعنت في المرحلة الأخيرة لمفاوضات سد النهضة، وهو ما ظهر في إعلان وزير الري الإثيوبي اعتزام بلاده تنفيذ الملء الثاني لخزان السد، بغض النظر عن مستوى التقدم في المفاوضات، كما دفع إثيوبيا للإعلان في الأسبوع الثاني من يناير 2021 عن البدء في تشييد عدد من السدود الجديدة، والتي على الرغم

من كونها سدودًا صغيرة تُستخدم لغرض تنظيم الزراعة، ولا علاقة لغالبيتها بالنيل الأزرق؛ إلا أن الإعلان عنها في هذا التوقيت يعكس تعمدًا إثيوبيًا لتصعيد الخلاف بشأن استغلال الموارد المائية المشتركة مع مصر والسودان لمستوى جديد.

- **تأجيج التوترات في الفشقة السودانية:** فمنذ بداية عام 2020، اتخذت الهجمات الإثيوبية في منطقة الفشقة طابعًا أكثر تنظيمًا وحدة واستعراضًا للقوة، بعد سلسلة من العمليات نفذتها مليشيات جماعة أمهرة بإسناد من القوات المسلحة الإثيوبية أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا من القوات المسلحة السودانية والمدنيين على السواء. ومع تصاعد الصراعات الداخلية في إثيوبيا، ازداد اعتماد "آبي أحمد" على نخبة جماعة الأمهرة، كما برز في إسناده إليهم العديد من المناصب القيادية المدنية والعسكرية في التغييرات التي تلت إطلاق العملية العسكرية في إقليم تيجراي بأيام قلائل، فضلًا عن الدور المحوري الذي قامت به القوات الخاصة التابعة لإقليم تيجراي في بسط سيطرة الحكومة الفيدرالية على مدن إقليم تيجراي والتي لا تزال تشتبك في معارك متفرقة مع مقاتلي جبهة تحرير تيجراي، حتى بعد مرور أكثر من خمسة أسابيع على إعلان "آبي أحمد" نهاية العملية العسكرية في تيجراي.

- **على هذا،** تبدو قدرة "آبي أحمد" على فرض التهدئة مع السودان في منطقة الفشقة محدودة للغاية حال تبنيه هذا التوجه، فعلى الأرض تشكل جماعة الأمهرة الخاسر الأكبر من استعادة القوات المسلحة السودانية سيطرتها على غالبية مساحة منطقة الفشقة، والتي يستوطنها الآلاف من المزارعين الأمهرة، نظرًا لما تتمتع به من ارتفاع العائد الاقتصادي للنشاط الزراعي فيها. لهذا، ينتظر ملف الفشقة المزيد من التعقيد في ظل التحولات الداخلية الأخيرة في إثيوبيا نتيجة تشبث الأمهرة بالبقاء على الأراضي السودانية.

- **الخطاب الدبلوماسي الاستفزازي:** منذ تعيينه في يونيو الماضي متحدثًا باسم الخارجية الإثيوبية يلعب "دينا مفتي" -السفير الإثيوبي السابق في القاهرة- دورًا رئيسيًا في الاستراتيجية الإثيوبية، من خلال تعمد إصدار تصريحات متوالية تستهدف استفزاز مصر كان أبرزها التصريحات التي أصدرها في نهاية ديسمبر، والتي حملت تدخلًا سافرًا في الشأن المصري الداخلي، وحملت مفارقة لافتة حيث صدرت في وقت تعالت فيه الأصوات التي تتهم النظام الإثيوبي بالضلوع في إبادة جماعية للإثيوبيين المنتمين لجماعة تيجراي.

- ولا تعد هذه التصريحات الأولى من نوعها، حيث سبقها ضلوع "مفتي" في تصريحات نددت بالتقارب بين مصر وإدارة جنوب الصومال، وهي التصريحات الذي ظهرت في مؤتمر صحفي لمفتي صرح فيه بأن قطع العلاقات الأمريكية بإثيوبيا لا يضر بأديس أبابا وإنما بواشنطن، في مبالغة معتادة من المسئول الإثيوبي المكلف بشن "حروب كلامية" لسد الثغرات المتعددة في المواقف الإثيوبية الخارجية.

إجمالًا، وعلى الرغم من أن التغيرات الداخلية الإثيوبية دفعت السياسة الخارجية للبلاد نحو إضافة المزيد من التوتر للعلاقة مع كل من السودان ومصر، يبقى من المهم الأخذ في الاعتبار أن حسابات الحكومة الفيدرالية الإثيوبية لا تزال يغلب عليها الطابع التكتيكي الضيق في ظل الأزمة السياسية المزمنة التي دخلتها البلاد منذ الوفاة المفاجئة لرئيس الوزراء "ميليس زيناوي". كما تظهر الفجوة الكبيرة بين الخطاب الإثيوبي وقدراته على التصرف على أرض الواقع لتحد كثيرًا من الخيارات التصعيدية لصانع القرار في أديس أبابا. على هذا تبدو الفرصة قائمة في المستقبل لفتح أفق جديد لإعادة صياغة الموقف الإثيوبي من مصر والسودان، سواء في حالة تراجع حدة الأزمات الداخلية المتعددة واستعادة نظام "آبي أحمد" قدرًا من توازنه المفقود، أو في حالة حدوث تغيير جذري في بنية الحكم في إثيوبيا.

الاتجاهات الستة المتوقعة للتسلح العالمي 2021

* أحمد عليبه
رئيس وحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترتهن اتجاهات التسلح العالمي في عام 2021، بجملة متغيرات جديدة، لعلّ أبرزها صعود إدارة "جو بايدن" لقيادة الولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن تنتهج مجموعة من السياسات المغايرة لإدارة "ترامب" تجاه قوى مثل روسيا أو الصين أو إيران. أضف إلى ذلك تصاعد معدلات الإنفاق العسكري في موازنات قوى دولية أخرى، مثل الصين واليابان والهند. ناهيك عن بروز أنماط من الحروب الجديدة التي تدخل فيها الهجمات السيبرانية، بما يُعزز إنفاقات الدفاع الإلكتروني.

سياقات حاكمة

تنطوي اتجاهات التسلح العالمي في عام 2021، على ملمحين متناقضين، هما:

- **الملمح الأول:** ثمة حالة تفاؤل تسود الأوساط الدولية بشأن معاهدات الحد من الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا اللتين تملكان نحو 90% من الترسانة النووية العالمية، وذلك بناء على الرؤية التي قدمتها موسكو العام الماضي ومعطيات رؤية الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس "جو بايدن"، والتي تتجه إلى تمديد معاهدة (new Start) لخمس سنوات تالية، وذلك في جولة التفاوض التي ستنطلق في 5 فبراير المقبل. أضف إلى ذلك، الرهان على بحث بدائل لمعاهدة (INF) لخفض الأسلحة النووية القصيرة والمتوسطة التي انسحب منها الرئيس "دونالد ترامب"، ناهيك عن أن ثمة رهانًا على احتمال عودة إيران إلى الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الملمح الثاني:** ثمة تنامٍ للمخاوف بشأن سباقات التسلح التقليدي بين القوى العالمية الرئيسية (الولايات المتحدة، والصين، وروسيا)، فضلًا عن دخول الهند هذا المعترك مؤخرًا. ويؤكد على ذلك اتساع الفجوة بين موازنات الدفاع المعلنة لعام 2021، مقابل الإنفاق العسكري المتوقع فعليًّا، والذي يزيد على ما بين ربع وثلث تلك الموازنات تقريبًا، كهامش مستقل يتعلق بالاستجابة للطوارئ المتوقعة، لكنه يترجم عمليًّا في سياق استمرار حالة التوتر الأمني على الساحة الدولية.

اتجاهات متوقّعة

بناء على تحليل ما ظهر بتقديرات التسلح الدولية، وما تم إقراره من موازنات عسكرية، بالإضافة للتحليلات الخاصة بالظواهر الصاعدة في مجال التسلح؛ يمكن تناول أبرز اتجاهات التسلح المتوقعة على النحو التالي:

- **الاتجاه الأول- تحول نمط "سباقات التسلح":** وهو اتجاه متصاعد يتبلور حاليًا في مجال تحليل مؤشرات التسلح، كمنظور جديد لمعيار قياس "سباقات التسلح"، بدأت إرهاصته الأولى في مؤتمر ميونخ الأخير للأمن العالمي 2020، الذي ظهر فيه مصطلح "الديناميات المدمرة" للرئيس الألماني "فرانك فالتر شتاينماير" كتوصيف لحالة سباقات التسلح في المرحلة الحالية، والتي تتجه إلى اعتماد المعيار النوعي للمفردات المتعددة للقوة العسكرية "القوة الذكية"، مقابل تراجع الاعتماد على المؤشرات الكمية التي تعكس موازين القوى الحقيقية، وذلك بفعل الطفرات المتوالية في تكنولوجيا الصناعات العسكرية.

- ينعكس هذا المعيار النوعي في سباق التسلح في برامج الصناعات العسكرية المتقدمة التي تتجه إلى التوسع في البنية العسكرية غير المأهولة، لا سيما في الصناعات البحرية، والصناعات العسكرية الخاصة بظاهرة جيوش الفضاء، على غرار الطفرة التي شهدتها الصناعات الجوية في الأعوام الأخيرة، وهو المؤشّر الذي يؤكده -من جانب آخر- رصد القوى العالمية ميزانيات هائلة للأبحاث العسكرية المتقدمة، لعل أبرزها الولايات المتحدة التي رصدت 107 مليارات دولار لأبحاث التكنولوجيا الجديدة، وهو أعلى رقم في بنود تمويل 12 برنامجًا عسكريًا في الموازنة الأساسية لعام 2021.

- **الاتجاه الثاني- الصين كمهدِّد للهيمنة الأمريكية:** برغم أن وثائق الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالأمن والدفاع تُدرج -عادةً- روسيا والصين كمهدِّد للهيمنة الأمريكية؛ لكن تحليل المؤشرات النوعية الحالية يعكس صورة مختلفة لهذا التصور، فهي لا تستبعد روسيا كلية من كونها تشكل تهديدًا؛ لكنها تعكس -من جهة- تراجع مستوى التهديد بمتوالية دورية؛ لكن -من جهة أخرى- فإن تحليل المؤشرات النوعية يعكس صعودًا أكبر للتهديد الصيني كقوة عالمية للهيمنة الأمريكية.

- ولعل العديد من التقارير والتحليلات الأمريكية تتناول التهديد الصيني كسيناريوهات محاكاة افتراضية لحدوث صدام بين بكين وواشنطن، عند نقطة التعادل بينهما في المستقبل على المدى المتوسط ما بين 10 و15 عامًا، وذلك بحسابات متوالية الصعود العسكري الصيني على أساس مؤشرات النمو الطبيعية المعلنة، وسباقات التسلح النوعية للقوة فوق التقليدية، كالقوة النووية التي لا توجد عليها مؤشرات معلنة بالنسبة للصين، لكن تُحتسب بشكل تقديري من خلال التجارب الأمريكية على أسلحة نووية لمديات مختلفة وزيادة المخزون الاستراتيجي. ويفسر المراقبون ذلك بأن هدف واشنطن من الانسحاب من معاهدة (INF) لم يكن المقصود به روسيا، وإنما الصين، علاوة على أنه يجب التفرقة بين المخزون والانتشار، فالخفض يتعلق بمعدل الانتشار أكثر من المخزون.

- **من جانب آخر،** ثمة تقديرات أمريكية عديدة ترصد عامل كفاءة القدرات التشغيلية، والتي تواجه تحديات هائلة في الولايات المتحدة، في إطار تقييم عامل الاستجابة للطوارئ والانتشار في السنوات الخمس الأخيرة، مقابل الكفاءة الهيكلية والتشغيلية لصالح الصين. لكن يظل أن القاسم المشترك في سيناريوهات المحاكاة الأمريكية يؤكد على أن الصدام غير متوقع، وأن الطرفين سيُبقيان على نظرية الردع الاستراتيجي لتفادي السيناريو الكارثي.

- **الاتجاه الثالث- سباقات "المنطقة الرمادية":** يتنامى هذا الاتجاه في تقارير التسلح الدولية التي باتت تُفرد له مساحة رئيسية باعتباره ظاهرة صاعدة في الأجيال الجديدة من الحروب، والتي ربما تشهد طفرة في عام 2021، بفعل الحادث الذي شهدته الولايات المتحدة في ديسمبر 2020 عندما شنت هجمات سيبرانية متعددة عُرفت باسم (Solar Winds) اخترقت مؤسسات الحكومة ووكالات الأمن ومرافق البنية التحتية وحتى المختبرات النووية. وأعلنت وسائل الإعلام الأمريكية أن روسيا هي من يقف وراء الهجمات عندما سربت نصيحة وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) بأنه تم استغلال ثغرة أمنية في (VMware) من قبل الجهات الفاعلة التي ترعاها موسكو.

- وتُشير تلك الواقعة إلى الفارق في هذا النمط من الحروب الجديدة عن الحروب التقليدية، لا سيما انعدام القدرة على الإنذار المبكر، والتداعيات التي قد تقود قوة عظمى إلى حالة الشلل التام، إضافة إلى طبيعة الجيوش التي ترد على الهجوم، الذي كانت شركة مايكروسوفت هي خط الدفاع الأمامي في هذه المعركة. وبحسب موازنة الدفاع الأمريكية فقد تم رصد 10 مليارات دولار في موازنة الدفاع لعام 2021 للحماية فقط من هذه الهجمات. كما ظهر مصطلح "الدفاع الإلكتروني" كقاسم مشترك في أغلب تقارير التسلح الدولية، لبناء القدرة الدفاعية في حرب بلا هوادة، تظهر تجلياتها دون أن تظهر فيها الجيوش وأدوات المعركة.

- **الاتجاه الرابع- انعكاسات استدامة "حالة الطوارئ" على الإنفاق الدفاعي:** فعلى الرغم من أن توقعات أغلب التقارير الدولية تصب في تراجع مستوى الإنفاق الدفاعي في العالم بفعل جائحة كورونا بـ10% لعام 2020، فضلًا عن توقعات مماثلة لعام 2021 وفقًا لتقديرات (GLOBE NEWSWIRE)؛ إلا أن ما حدث عمليًّا هو العكس، إذ زاد ذلك الإنفاق بـ3% بسبب الجائحة على المستوى العالمي، بحسب مؤسسة Deloitte.

- يؤكد ذلك أن العديد من الموازنات الدفاعية التي كانت ترصد بنودًا خاصة بالحروب الكيماوية والبيولوجية باتت ترفع من مستوى الإنفاق في هذا الجانب، باعتباره المعركة الأساسية التي يشهدها العالم حاليًّا. ففي عام 2021، سيقوم الجيش الأمريكي بأكبر عملية لوجستية لتوزيع ونقل الأمصال في الداخل والخارج. كما ستتولى أغلب الجيوش في العالم هذه المسئولية

لاعتبارات مؤسسية واقتصادية من جانب، والحفاظ على حيوية التشغيل والحركة للجيوش بشكل وظيفي، من جانب آخر.

- **الاتجاه الخامس- نمو سوق السلاح غير التقليدي:** إذ اندلعت معارك في الشرق الأوسط والقوقاز كانت الطائرات دون طيار هي الأداة الرئيسية للحرب. فأغلب التقارير التي تناولت الحرب بين أرمينيا وأذربيجان في عام 2020 اعتبرت أن تركيا حسمت الحرب لصالح أذربيجان بسلاح الدرونز الذي استُخدم أيضًا في اليمن وليبيا.

- لكنّ الحدث الرئيسي الذي سيشهده عام 2021 هو اتجاه الحكومة الأمريكية إلى وقف استيراد الدرونز الصينية بحلول الأول من فبراير 2021 بدعوى تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، والمخاوف من دورها في التجسس، مما سيُهدد سوق المبيعات الصينية في الولايات المتحدة؛ إلا أن ذلك لن يُقلل حجم التوقعات بشأن انتعاش هذا السوق الذي قد ينتقل إلى هيمنة أمريكية، إلى جانب دخول منافسين آخرين على قائمة العشرة الأوائل في العالم، كإسرائيل وتركيا، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن معدلات النمو إن سارت في الاتجاه الطبيعي فإنها تعطي مؤشر زيادة سنويًا بدءًا من عام 2021 بمعدل 14.1%. لكن على الأرجح سيزيد عن هذا المستوى بفعل ما أصبح يُعرف بحروب "الدرونز"، والاتجاه إلى القوة التشغيلية العسكرية غير المأهولة بشكل عام.

- **الاتجاه السادس- صعود ظاهرة التسلح الهادئ للقوى الناشئة (اليابان - الهند):** حيث تتفق أغلب التقديرات على أن هناك صعودًا لقوى ناشئة بمستوى يعكس طفرات لافتة تستحق التوقف عندها، وهي اليابان والهند، فقد زادت اليابان ميزانياتها الدفاعية بمعدلات قياسية لـ10 مرات متتالية خلال العقد الأخير، مع نمو غير مسبوق أيضًا لمؤشرات الإنفاق العسكري بشكل عام تحت عنوان: بناء قدرات الردع الاستراتيجي في مواجهة كل من الصين وكوريا الشمالية. ووفقًا لتقارير التسلح، فإن الجانب الأكبر من الموازنات الحالية يأتي على خلفية بناء مدمرات وحاملات طائرات وغواصات، وعلى الأرجح تدعم الولايات المتحدة هذا التوجه الجديد لليابان بدافع تعزيز خطوط الدفاع الأمامية في معركة الردع مع الصين.

- **وكذلك الأمر بالنسبة للهند،** فمع استئناف التوتر بينها وبين باكستان عاد الاهتمام مجددًا بموقف الهند من مؤشرات التسلح، لكن اللافت في المؤشرات الجديدة هو الاهتمام بالمقارنة النوعية بين الهند والصين وروسيا، حيث يرتفع الإنفاق العسكري للهند بنسبة ستقترب في العام 2021 من 7%من إجمالي الناتج القومي، وهذا رقم قياسي، في مقابل روسيا التي تقترب من 4%، والصين بمعدل مقارب نسبيًا. لكن قاعدة الهند في تنويع مصادر السلاح أعلى مقارنة بالصين وروسيا، خاصة في منظومات الدفاع والمدفعية والقنابل الموجهة والمقاتلات، لتتصدر خلال الفترة السابقة ثاني أكبر مشترٍ بعد السعودية، لكن على الأرجح ستحتل المرتبة الأولى، إلى جانب نمو محسوب للقاعدة الصناعية التسليحية التي قد تكون المنافس الأكبر في الشريحة ذاتها (الصين، وروسيا) بفعل تطور القاعدة التكنولوجية.

في المحصلة الأخيرة، من المتصور أن تحليل اتجاهات التسلح وفقًا لمؤشرات عام 2021 تُشير إلى أن العالم يشهد تحولًا جديدًا فيما يتعلق بظواهر وأنماط التسلح وتجلياتها، ولا سيما مع اندفاع مسار الإنفاق العسكري بلا حدود. فكما سلفت الإشارة، فإن اليابان التي زادت معدل إنفاقها 10 مرات في العقد الأخير، كان مقابل زيادة الصين 25 مرة، والهند 6 مرات تقريبًا، بما يمكن القول معه إن العالم ينفق على السلاح أكثر مما يُنفق على أي شيء آخر. لكن يبقى الأهم هو معيار القوة وتوظيفها ومنعها من الخروج عن السيطرة، واستخدامها في حدود الردع والتوازنات.

قضايا السياسات العامة

1

المرأة وبرلمان 2021..
تمثيلٌ أكبر وتحدياتٌ أمام الأداء

مع بلوغ عدد النائبات في مجلس النواب المصري 2021 قرابة 162 امرأة، أي قرابة ربع أعضاء المجلس؛ فإن ثمة أدوارًا منتظرة لهن في تعزيز وضعية النساء والدفاع عن قضاياهن في الحياة السياسية التشريعية في مصر. لكن هذا العدد للنائبات الذي يعد الأكبر في تاريخ البرلمان المصري يستتبع بدوره تساؤلات حول العوامل التي تُسهم في تعزيز أدائهن البرلماني في المرحلة المقبلة، خاصة أن غالبيتهن فزن بمقاعد بنظام القوائم، بينما جاء بقيتهن بالنظام الفردي والتعيين.

2

تطوير المدن وعواصم المحافظات..
مشروع لجودة الحياة

من المنتظر أن يشهد عام 2021 تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير المدن الإقليمية الكبرى وعواصم المحافظات، والذي سيحقق بعد اكتماله طفرة في عمران المدن المصرية، كما سيوفر جزءًا كبيرًا من احتياج المواطنين للمساكن خلال السنوات القادمة، بإجمالي 500,000 وحدة سكنية جديدة، تستوعب أكثر من 3.5 ملايين نسمة. يتكامل ذلك مع مشروعات الدولة الأخرى في تشييد المدن الجديدة، وتطوير شبكة الطرق القومية، وتقوية البنية التحتية، وتطوير المطارات والموانئ، في عملية غير مسبوقة للنهوض بجودة الحياة في كل مصر.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (17) - 15 يناير 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
633336
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
4,727.66 100.49
Photospin 49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85
3058.08

المرأة وبرلمان 2021..
تمثيل أكبر وتحديات أمام الأداء

* آلاء برانية
باحث بوحدة المرأة والأسرة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع بلوغ عدد النائبات في مجلس النواب المصري 2021 قرابة 162 امرأة، أي قرابة ربع أعضاء المجلس؛ فإن ثمة أدوارًا منتظرة لهن في تعزيز وضعية النساء والدفاع عن قضاياهن في الحياة السياسية التشريعية في مصر. لكن هذا العدد للنائبات الذي يعد الأكبر في تاريخ البرلمان المصري يستتبع بدوره تساؤلات حول العوامل التي تُسهم في تعزيز أدائهن البرلماني في المرحلة المقبلة، خاصة أن غالبيتهن فزن بمقاعد بنظام القوائم، بينما جاء بقيتهن بالنظام الفردي والتعيين.

خريطة الترشيح والنتائج:

- أسفرت النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب في 2020 عن فوز 148 سيدة بمقاعد في البرلمان، 142 منهن حصلن على مقاعدهن بترشحهن على نظام القوائم و6 نساء على المقاعد الفردية، بنسبة بلغت 26,5% من إجمالي عدد أعضاء المجلس المنتخبين البالغ عددهم 568. وبعد إضافة النائبات المعينات بقرار من رئيس الجمهورية، يصبح عدد النساء النائبات هو 162 سيدة بنسبة 27% من إجمالي عدد أعضاء المجلس.

- كان عدد النساء المترشحات على المقاعد الفردية لانتخابات مجلس النواب في 2020 قد بلغ 346 سيدة، أي مثلن تقريبًا نسبة 8.7% من إجمالي 3964 مرشحًا. وبرغم كثرة أعداد المترشحات على النظام الفردي، لم يصل منهن إلى قبة البرلمان سوى ست نساء، أي نسبة 2.1% من إجمالي عدد المقاعد الفردية في المجلس، بينهن ثلاثة نساء سبق وجودهن في برلمان 2015. بينما بلغ ترشح النساء بنظام القوائم 607 سيدات، من إجمالي 1136 مرشحًا على القوائم الأساسية والاحتياطية، مثّلن تقريبًا نسبة 53.3%. وصل منهن 142 سيدة إلى مجلس النواب.

- ساعدت الأطر التشريعية والقانونية في زيادة نسبة النساء في مجلس النواب، فوفقًا للمادة 102 المعدلة بموجب التعديلات الدستورية 2019، تم تخصيص ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد بمجلس النواب للمرأة، وهو ما ضمنته أيضًا المادة الخامسة من القانون (140) لسنة 2020، إذ فرضت هذه المادة أن تمثل النساء 50% من المرشحين على القائمة. وبالتالي، جاء القسم الأكبر من تمثيل النساء بالبرلمان عن طريق الكوتة المخصصة للمرأة، فيما كان يصعب على المرأة الوصول إلى البرلمان عن طريق المنافسة في الدوائر الفردية، وذلك بسبب القيم والأعراف الاجتماعية السائدة التي يبدو أنها لا تزال تتشكك في القدرات السياسية للمرأة.

دور "الكوتة" وتمثيل النساء:

- يمثل إسهام الأطر التشريعية أو فرض كوتة للنساء متغيرًا أساسيًا أثر على عدد النائبات في البرلمان. فقد شهد برلمان 1979 أعلى نسبة تمثيل للمرأة منذ صدور دستور 1956، ويرجع ذلك إلى تعديل قانون الانتخاب رقم 38 لسنة 1972 بالقانون رقم 21 لسنة 1979، والذي تم بمقتضاه تخصيص 30 مقعدًا في البرلمان للنساء كحد أدنى، وفاز في هذا الفصل التشريعي 33 سيدة بنسبة 9.7%. في الفصل التشريعي لعام 1984، وعلى إثر القانون نفسه، فازت 36 سيدة، حتى تم إلغاء هذا القانون في الفصل التشريعي لعام 1987، ليصل الأعضاء السيدات إلى 18 فقط، بنسبة 3.9% من إجمالي الأعضاء. وتوالى انخفاض تمثيل المرأة في الفصول التشريعية التالية حتى عام 2010.

- تشكلت نسبة المرأة في برلمان 2010، على خلفية إصدار قانون رقم 149 لسنة 2009 بتخصيص دوائر للمرأة، واستند هذا القانون إلى ما نص عليه الدستور من ضرورة ضمان حد أدنى لمشاركة المرأة في مجلسي الشعب والشورى آنذاك. وشهدت مصر في هذه الانتخابات تطبيق نظام الكوتة، ما أدى إلى حصولها على 64 مقعدًا من جملة 518 مقعدًا، أي ما يمثل حوالي 12% من عدد الأعضاء. وفي عامي 2012-2011، لم يتم النص في قانون الانتخابات البرلمانية على "كوتة" للمرأة أو لغيرها من الفئات، واكتفى القانون بضرورة احتواء أي قائمة مرشحين على امرأة واحدة، دون أن ينص على موقعها في القائمة. وعليه، فقد وضعت أغلبية القوائم النساء في ذيل القائمة، قد سجل هذا البرلمان آنذاك وصول 9 سيدات فقط، بنسبة بلغت 1.77% من إجمالي عدد الأعضاء.

- كفلت التعديلات الدستورية 2014 حق تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة 15%، ليُترجم ذلك إلى وصول 87 امرأة للبرلمان، بنسبة إجمالية بلغت 14,93%، في أكبر تمثيل للمرأة في تاريخ مجلس النواب المصري حتى ذلك الوقت. ومع وصول 162 سيدة لبرلمان 2021، يتضح أن الكوتة لا تزال تلعب عاملًا رئيسيًا في توفير تمثيل مناسب للمرأة في البرلمان.

تمثيل النساء في البرلمانات المصرية

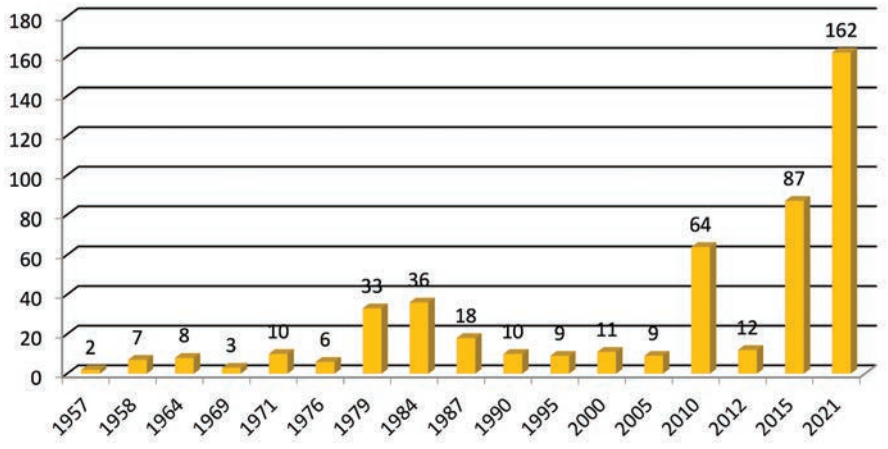

محدِّدات الأداء البرلماني:

- وإذا كانت الكوتة قد دعمت تمثيل المرأة في البرلمان، فهل هناك علاقة بين وصول عدد أكبر من النساء للبرلمان وبين القضايا المثارة بداخله؟. هنا يمكن الإشارة إلى أن المرأة المصرية هي الأولى عربيًا وصولًا إلى البرلمان، حيث دخلت معترك الحياة البرلمانية منذ عام 1957، بعد حصولها على حق الانتخاب والترشح بموجب دستور 1956.

- برغم أهمية الكم العددي للنساء في البرلمان، وانعكاسه على الارتقاء بمؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحياة السياسية كأحد متطلبات تعزيز الديمقراطية؛ لكن ثمة تباين في أداء النائبات تحت قبة البرلمان، وكيفية تناولهن القضايا العامة أو الخاصة بهن، وقدرتهن على إحداث تغيير جوهري في الأجندة البرلمانية لفهم العوامل المؤثرة على قراراتهن والقضايا المطروحة من جانبهن.

- تشير دراسة صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول فاعلية الأداء البرلماني للمرأة المصرية "1957-2000"، إلى أن الكم العددي للنائبات ليس معيارًا للأداء. فبرغم ضآلة عدد العضوات في بعض الفصول التشريعية في الحياة النيابية المصرية، فذلك لم يمنع من مشاركة فاعلة لهن. كما أنه وبرغم وجود الكوتة في بعض الفصول التشريعية الأخرى، فإن الزيادة العددية لم تقترن بطرح قضايا تهم المرأة. وتذكر الدراسة أن هناك عوامل أخرى تتحكم في الأداء البرلماني للنساء، مثل: خلفياتهن السياسية، ومدى انخراطهن بالعمل السياسي قبل دخولهن البرلمان، إضافة إلى مؤهلاتهن التعليمية، فضلًا عن أنه لا يمكن إغفال البيئة السياسية والمجتمعية إن كانت داعمة لوجودهن في البرلمان من عدمه.

- تظهر محددات الأداء البرلماني للمرأة التي طرحتها الدراسة المشار لها مثلًا في فترة الستينيات، حيث احتوت الفصول التشريعية على أعداد ضئيلة من السيدات؛ إلا أنهن قمن باقتراح قضايا هامة وجريئة حينها مثل: اقتراح مشاريع قوانين حول تقييد الطلاق، والكشف الطبي قبل الزواج، وتنظيم الأسرة، كما طالبن بإنشاء دور حضانة للأطفال للتخفيف عن المرأة العاملة، وإنشاء مكاتب للتوجيه الأسري، ووقف أحكام الطاعة بالقوة الجبرية، ووقف أحكام رؤية الصغير في أقسام الشرطة. وترجع أسباب إثارة تلك القضايا إلى وصول نساء حاصلات على مؤهلات تعليمية عالية وعلى دراية بالحياة السياسية ووجود بيئة داعمة لهن.

- على النقيض، فقد أثيرت العديد من القضايا المتحيزة ضد المرأة في الفصول التشريعية المختلفة في عقد السبعينيات، مثل: فرض زي موحد للنساء، واقتراح مشروع قانون تفرغ المرأة العاملة لرعاية الأبناء والأسرة، وعدم السماح للمرأة بالعمل في الخارج، وإقامة الحدود الشرعية. ورغم وصول أعداد كبيرة من النساء إلى البرلمان -آنذاك- بتخصيص الكوتة في بعض الفصول التشريعية مقارنة بفترة الستينيات؛ إلا أن تلك السيدات لم يكنّ مؤهلات لمقاومة التراجع الفكري حول وضع المرأة الذي عانى منه المجتمع بالهجرة إلى دول النفط وما حمله المهاجرون معهم من أفكار دخيلة ومتطرفة على الثقافة المصرية السائدة.

- عندما سيطرت جماعة الإخوان الإرهابية على برلمان 2012، ضخت بنساء غير معنيات بتبني قضايا المرأة، لكن بدا أنهن يعملن على العكس؛ إذ طالبن بإلغاء المجلس القومي للمرأة، وإلغاء المادة 20 من القانون الصادر عام 2000 بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، والمعروفة بـ"قانون الخلع"، كما طالبن بخفض سن الحضانة للأم إلى 7 سنوات للذكر و9 سنوات للأنثى. إذ تقدمت -آنذاك- عزة الجرف، نائبة عن حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي للإخوان، المنحل حاليًا بحكم القانون)، بمشروع قانون لتعديل المادة 242 مكرر من قانون العقوبات، والتي تخص تجريم ختان الإناث، مطالبة أن ينص القانون فقط على منع الختان خارج المستشفيات، بالإضافة إلى المطالبة بإلغاء قانون التحرش الجنسي، معللة ذلك بأن النساء هن السبب في التحرش بسبب العري، وبالتالي فالمتحرش غير مخطئ.

- في أعقاب ثورة 30 يونيو ضد حكم الإخوان، دعمت الدولة المصرية النساء بشكل غير مسبوق في المجالات المختلفة، وعكفت على تمكينهن وزيادة تمثيلهن ومشاركتهن في الحياة السياسية وخاصة النيابية، مما انعكس على برلمان 2015, الذي طرح وشرع عدة قوانين كانت بمثابة انتصار للمرأة المصرية، مثل: تعديل قانون التحرش، وقانون سرية بيانات المجني عليهن في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي، وتعديل قانون ختان الإناث، بالإضافة إلى محاربة حرمان المرأة من الميراث، وتعديل قانون النفقة والمتعة.

يظل في الأخير أن زيادة تمثيل المرأة في البرلمان ومشاركتها في الحياة السياسية سيسهم بإيجابية في الدفاع عن قضاياها، إلى جانب الاهتمام بالقضايا الأخرى الداخلية والخارجية التي تمس المجتمع، إذا توافرت البيئة الداعمة للمرأة التي تؤهلها لممارسة العمل السياسي.

تطوير المدن وعواصم المحافظات.. مشروع لجودة الحياة

* مصطفى عبداللاه
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

من المنتظر أن يشهد عام 2021 تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير المدن الإقليمية الكبرى وعواصم المحافظات، والذي سيحقق بعد اكتماله طفرة في عمران المدن المصرية، كما سيوفر جزءًا كبيرًا من احتياج المواطنين للمساكن خلال السنوات القادمة، بإجمالي 500,000 وحدة سكنية جديدة، تستوعب أكثر من 3.5 ملايين نسمة. يتكامل ذلك مع مشروعات الدولة الأخرى في تشييد المدن الجديدة، وتطوير شبكة الطرق القومية، وتقوية البنية التحتية، وتطوير المطارات والموانئ، في عملية غير مسبوقة للنهوض بجودة الحياة في كل مصر.

أزمة المدن المصرية:

- عانت أغلب المدن المصرية في وادي النيل ودلتاه من حالة إهمال كبيرة خلال العقود الماضية، وذلك يعود إلى تركيز مشروعات التطوير التنموية التي أطلقتها الحكومات السابقة على عاصمة البلاد القاهرة، إذ تسبب هذا الإهمال في انتشار مظاهر العشوائية العمرانية بكافة المدن المصرية تقريبًا، فضلًا عن تداعي المرافق العامة بها، مما أثّر بالسلب على جودة الحياة المتوفرة للمواطن المصري.

- تُعد مدينة المنصورة -عاصمة محافظة الدقهلية- مثالًا على ذلك. فبرغم كونها واحدة من أكبر وأهم مدن الدلتا والوجه البحري؛ إلا أن سكانها البالغ عددهم نصف مليون نسمة يعانون تكدسًا في مساحة لا تتجاوز 5,000 فدان، مما يؤدي بدوره لوجود كثافة سكنية عالية يقدر متوسطها بـ20,000 نسمة لكل كيلو متر مربع، فيما يتوقع أن تستمر كثافة السكان في التزايد داخل المدينة، لتصل إلى 35,000 نسمة في الكيلو متر المربع بحلول عام 2050. بالمثل، تتكرر مشكلة التكدس السكاني في مدن الوجه القبلي، وعلى رأسها مدينة الأقصر التي تقع على مساحة 2,400 فدان، حيث ترتفع معدلات الكثافة السكانية بالمدينة إلى 50,000 نسمة لكل كيلو متر مربع.

عدد المدن المصرية التي تعاني من وجود مناطق وتكتلات عمرانية عشوائية بداخلها

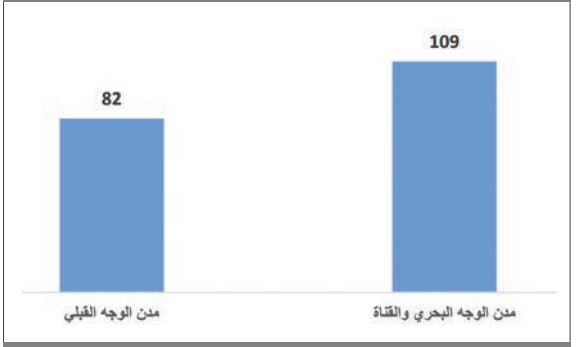

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- بشكل عام، يرجع ارتفاع الكثافات السكانية في المدن المصرية إلى تداخل 94 %من المدن مع الأحوزة الزراعية في المحافظات، وكان ذلك السبب الرئيسي في مقاومة الأجهزة التنفيذية لأي خطط مطروحة لتوسيع كردونات وأحوزة المدن، خوفًا من خسارة الأرض الزراعية الخصبة لصالح حركة البناء والتشييد.

- مع عدم طرح أي بديل عملي لحل معضلة توسع المدن؛ اتسعت الفجوة بين المطلوب والمعروض في السوق العقارية بمدن الأقاليم، لذلك استخدم المواطنون قطع الأراضي القليلة المتاحة لهم داخل المدن، عن طريق إعادة تقسيمها وبناء الأبراج السكنية عليها، لتؤدي مجموع تلك التحركات العشوائية إلى وقوع الحكومة والمواطنين في أزمة العجز عن توفير الخدمات والمرافق العامة لقاطني تلك البنايات السكنية غير المخططة. ودفعت هذه المشكلات القيادة السياسية إلى الانتباه لهذه الأزمة الممتدة على مدار عقود، والتي قد تستمر حال عدم وضع حلول ناجعة لها.

ملامح المشروع:

- في أواخر سبتمبر 2020، أعلنت الحكومة المصرية اعتزامها تنفيذ تكليفات القيادة السياسية، والتي وجّهت بإنشاء تجمعات سكنية حضارية داخل المدن الكبرى المصرية وعواصم المحافظات، على أن تتماثل تلك التجمعات السكنية الجديدة في فكرتها الإنشائية مع حي الأسمرات، ذلك المشروع العمراني الذي استطاعت الدولة من خلال تنفيذه توفير السكن الملائم والكريم لأكثر من 15,000 ألف أسرة مصرية بسيطة كانت تعاني من السكن في منازل عشوائية غير آمنة هندسيًّا، وغير مهيأة معيشيًّا، بل وتمثل خطرًا على حياتهم جراء الانهيارات المستمرة لتلك المنازل المتداعية.

- انطلق مشروع تطوير المدن الكبرى وعواصم المحافظات في شهر أكتوبر 2020، حيث استطاعت الحكومة المصرية، ممثلة في مركز استخدامات أراضي الدولة وصندوق تطوير العشوائيات، تحديد مجموعة من قطع الأراضي القابلة للتطوير العقاري داخل الحيز العمراني للمدن بكافة محافظات الجمهورية. وتم اختيار تلك الأراضي من بين ممتلكات الجهات الحكومية غير المستغلة داخل المدن، وهو ما اعتبر توجهًا جديدًا للاستفادة من الأصول العقارية الحكومية التي ظلت مهملة لعقود بدون استخدام.

- في شهري نوفمبر وديسمبر 2020، تمكنت الحكومة المصرية من وضع التصور النهائي لمشروع تطوير المدن الكبرى وعواصم المحافظات، حيث تم تقسيمه إلى مرحلتين أساسيتين، الأولى: خطة لتطوير 13 قطعة أرض موزعة على عدد من المحافظات، فيما تضمنت المرحلة الثانية خطة لتطوير 31 قطعة أخرى. ورصدت الحكومة لذلك تمويلًا عاجلًا قدره 10 مليارات جنيه لسرعة البدء في تنفيذ المرحلة الأولى، كما طرحت الحكومة خطة واضحة لتعويض الجهات التي سيتم انتزاع الأراضي منها لصالح المشروع.

- دخلت الحكومة في أوائل يناير الجاري (2021) مفاوضات مع عدد من البنوك الوطنية الكبرى لاجتذابها للمشاركة في المشروع المزمع تنفيذه، ولاقت الفكرة بالفعل قبولًا لدى البنوك، حيث تم الاتفاق على وضع آلية للاستفادة من قطع الأراضي المميزة التي تمتلكها تلك الأخيرة داخل المدن المصرية، في مقابل ذلك ستمتلك البنوك المشارِكة نصيبًا محددًا من الوحدات السكنية المزمع تشييدها بكل منطقة، لكي تقوم هي باستثمارها وإعادة بيعها فيما بعد.

تعظيم المكاسب:

- يوفر تدشين مشروع تطوير المدن الكبرى وعواصم المحافظات احتياجات المواطنين من المساكن الملائمة للحياة، عن طريق اتباع نهج معماري يتقارب مع المعمول به في تشييد المدن الجديدة، حيث سيتاح للمواطنين تملك وحدات سكنية داخل تجمعات عمرانية متكاملة، وهو ما سيكون كفيلًا بالقضاء على مظاهر العشوائية التي طالما هبطت بجودة الحياة في المدن الإقليمية.

- مع ذلك، ثمة نقاط ربما من المهم التفات الحكومة لها لتعظيم الاستفادة من مشروع تطوير المدن الكبرى، فإلى جانب تشييد التجمعات السكنية الحضارية، يمكن مواصلة الاهتمام بتطوير الأحياء والمناطق غير المخططة داخل المدن، والاهتمام بإعادة الرونق الحضاري للمدن المصرية، ذلك الرونق الذي أخذ في الانحسار بسبب تنامي أعداد البنايات العشوائية داخل المدن.

- ثمة أهمية لوضع استراتيجية قومية لتعزيز الرونق الحضاري للمدن المصري بحيث تستند إلى شقين؛ أولهما وضع برنامج شامل لتطوير المباني التاريخية وإعادة استغلالها في كافة المدن المصرية، ليكون هذا البرنامج مماثلًا لما يتم تنفيذه حاليًّا من مشروعات لتطوير القاهرة التاريخية. أما الشق الثاني، فينصرف إلى توفير منشآت خدمية جديدة في كافة المدن، لتتناسب مع احتياجات ومتطلبات المواطنين المتزايدة، مثل: الأسواق الحضارية، والمستشفيات، والمدارس، ومناطق الترفيه، والمسارح، والمتنزهات، والأندية الرياضية، وهو ما من شأنه أن يرفع جودة الحياة التي يعيشها المواطن داخل مدينته أو إقليمه المحلي.

- من الممكن أيضًا أن تفتح الدولة المجال أمام المطورين العقارين من القطاع الخاص ومالكي الأراضي المميزة من الأفراد والشركات بالمدن المصرية للمشاركة في مشروع تطوير المدن الكبرى، أسوة بالبنوك الوطنية التي انضمت لقائمة مطوري المشروع، ما من شأنه تسهيل مهمة الحكومة في توفير الأراضي المطلوبة لاستكمال الإنشاءات.

أخيرًا، قد يكون من المفيد دعم وتطوير شبكات النقل والمواصلات الرابطة بين المدن القديمة القائمة في الوادي والدلتا والمدن الجديدة على أطراف الوادي، وذلك لجذب المواطنين للاستقرار في المجتمعات العمرانية الجديدة ما من شأنه الحد من تنامي السكان في المدن القديمة، وبالتالي تخفيض حدة ارتفاع الطلب على المساكن، وفي الوقت نفسه حماية الأرض الزراعية من خطر التبوير بغرض استخدامها في عمليات التشييد والتطوير العقاري.

قضايا نوعية

1

كيف واجهت مصر كورونا من منظور حقوق الإنسان؟

جاء الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في عام 2020 ليضع هذه القضية في صلب سياسات التعافي من كورونا، فالجائحة أبرزت ارتباط أهداف التنمية المستدامة بحقوق الإنسان الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. فغسل اليدين مثلًا -كإجراء لمواجهة الفيروس- تَوَافَقَ مع أحد أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحق الوصول "للمياه النظيفة والنظافة الصحية" والذي يفتقده 202 مليون فرد حول العالم. فكيف كانت تجربة مصر في مواجهة كورونا من منظور حقوق الإنسان؟.

2

حصاد التعافي التدريجي للاقتصاد المصري عام 2020

بدأ عام 2020 بانتشار فيروس كورونا حول العالم، وما ترتب عليه من إغلاق البلاد، وفرض حظر التجوال، وتعليق حركة السفر والطيران العالمية، وهو ما ألقى بظلاله على الاقتصاد العالمي على كافة الأصعدة. وعلى الرغم من تسجيل غالبية الدول انكماشًا في الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن الاقتصاد المصري استطاع أن يُحقق نموًا إيجابيًا في ظل توقعات صندوق النقد الدولي بوصول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.5% خلال عام 2020.

3

اجتماع «أوبك+» وأسعار النفط.. لماذا الحذر من 2021؟

أعلنت الدول الرئيسية المُصدرة للنفط داخل أوبك وخارجها (تجمع أوبك+)، عن أكبر خفض لإنتاجها خلال إبريل 2020 بعدما شهدت الأسعار انخفاضًا لأدنى متوسط لها في الشهر ذاته عند مستوى 18.38 دولارًا/برميل، وذلك للسيطرة على السوق ورفع السعر. وقد جاء الاتفاق إثر ضغط أمريكي على السعودية وروسيا اللتين دخلتا -آنذاك- في حرب أسعار راكمت ضغوطًا على الأسواق فوق تلك التي حملتها جائحة كورونا على جانبي العرض والطلب، وهو ما قلّص للحد الأدنى -على الرغم من ضخامته- فاعلية الخفض بالسوق. وعليه، يهدف المقال إلى استعراض سياق اجتماعات "أوبك+" خلال عام 2020 وامتدادها في 2021، وتأثيراتها على أسعار النفط.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (17) - 15 يناير 2021

Bermudas
Marine
Compa
320
340
0
20
N.E
S
E
S.E
S
N
W.N
60
80
100
120
140
160
180

كيف واجهت مصر كورونا من منظور حقوق الإنسان؟

* مي عجلان
باحثة فى شئون المرأة والسلام والأمن

جاء الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في عام 2020 ليضع هذه القضية في صلب سياسات التعافي من كورونا، فالجائحة أبرزت ارتباط أهداف التنمية المستدامة بحقوق الإنسان الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. فغسل اليدين مثلًا -كإجراء لمواجهة الفيروس- تَوَافَقَ مع أحد أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحق الوصول "للمياه النظيفة والنظافة الصحية" والذي يفتقده 202 مليون فرد حول العالم. فكيف كانت تجربة مصر في مواجهة كورونا من منظور حقوق الإنسان؟.

تعديل الأولويات:

- في ظل الارتباط بين سياسات مواجهة كورونا وتعزيز حقوق الإنسان، خاصة ذات الطابع التنموي الاجتماعي؛ عدلت الحكومات أولوياتها خلال الجائحة لبناء مستقبل أكثر استدامة من أجل تسريع التعافي.

- احتلت مصر مرتبة متقدمة عالمية في التدابير الوقائية للتصدي لكورونا، بالتوازي مع تحقيق النمو المستدام، كإحدى الركائز الأساسية لرؤية مصر 2030 من أجل توفير حياة كريمة.

- وضعت الحكومة المصرية قضية حقوق الإنسان على رأس أولوياتها في مواجهة كورونا، إذ اتخذت إجراءات تنفيذية تعاونت فيها الدولة والمجتمع المدني، وتناغمت مع مستويات العمل الأربعة التي تبناها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 2020.

إنهاء التمييز:

شكّل إنهاء التمييز الهيكلي والعنصرية، سواء تم على أسس عرقية أو دينية أو حتى ضد فئات اجتماعية، أحد المستويات الحقوقية التي راعتها سياسات الحكومة المصرية لمواجهة كورونا، وذلك عبر ما يلي:

- تم إقرار وتفعيل قانون لتجريم التنمر ومعاقبة مرتكبيه في أغسطس 2020، بالإضافة إلى إطلاق حملات مثل "أوقفوا التنمر.. كورونا مش جريمة" لنفي وصمة العار عن المصابين بكورونا عبر نشر المعلومات الحقيقية والدقيقة عن الفيروس.

- تقديم الخدمات الصحية للاجئين دون تمييز أو تفرقة، إذ أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين امتثال مصر لمعايير التعامل العادل وفق المساواة، وإتاحة توفير الخدمات الصحية وتقديم العلاج بشكل مجاني لجميع اللاجئين.

- وضعت الحكومة عدد 106 تدابير وقرارات وإجراءات وقائية داعمة للمرأة، وذلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من بدء أزمة كورونا. كما سهّلت وزارة الصحة والسكان وصول المرأة لخدمات الصحة الإنجابية، من خلال إجراءات لصرف أدوية الأمراض المزمنة وألبان الأطفال ووسائل تنظيم الأسرة.

- إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 719 لسنة 2020، والذي يتضمن تخفيض عدد العاملات في المصالح والهيئات الحكومية كإجراء احترازي، ومنح الموظفة الحامل أو التي ترعى طفلًا أو أكثر يقل عمره عن 12 عامًا أو طفلًا من ذوي الاحتياجات الخاصة إجازة استثنائية طوال مدة سريان هذا القرار.

التصدي لعدم المساواة:

أسهمت سياسات الحكومة المصرية في التصدي للجائحة عبر تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك عبر الإجراءات التالية:

- خصصت وزارة الصحة عددًا من وسائل التواصل لتلقي استفسارات المواطنين بشأن فيروس كورونا والأمراض المعدية، منها الخط الساخن 105، و15335، ورقم واتساب، بالإضافة إلى تطبيق "صحة مصر" المتاح على الهواتف.

- أقامت جامعة "عين شمس" في القاهرة مستشفى ميدانيًا يضم 175 سريرًا لخدمة مرضى جائحة كورونا، بالإضافة إلى تجهيز القوات المسلحة 4 مستشفيات ميدانية متنقلة بطاقة 502 سرير.

- اتفقت الحكومة على استيراد 40 مليون جرعة من اللقاح الصيني، و20 مليون جرعة من لقاح أسترازينيكا-أكسفورد، و40 مليون جرعة عبر منظمة الصحة العالمية، على أن تكون الأولوية في التطعيم للفرق الطبية ثم للمواطنين الذين يعانون من أمراض مزمنة،

وتم وصول أول شحنة من اللقاح والتي تشمل 50 ألف جرعة.

- تعزيز برنامج "تكافل وكرامة" الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي عام 2015، ويستهدف الأسر الفقيرة والأطفال والنساء وذوي الإعاقة وكبار السن والشباب، حيث أضافت الحكومة 432 ألف أسرة جديدة، ليصبح إجمالي عدد الأسر المستفيدة من البرنامج 3.6 ملايين أسرة.

- وقّعت وزارة التنمية المحلية بروتوكول تعاون مع برنامج الغذاء العالمي لدعم 101 قرية من المحافظات الثلاث في شمال الصعيد (أسيوط وسوهاج وقنا)، وذلك لدعم الفئات المتضررة بشكل أساسي من تداعيات جائحة كورونا.

- أصدرت وزارة التنمية المحلية قرارًا بتأجيل سداد الأقساط المستحقة للمقترضين من صندوق التنمية المحلية لمدة ثلاثة أشهر، كما قررت الحكومة المصرية صرف منحة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة لمدة ثلاثة أشهر متتالية.

- البدء في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، لتحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة لكل المواطنين، وتوفير الحماية المالية للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع، وسجل فيه حتى الآن ما يزيد على ثلاثة ملايين مواطن.

- قرر البنك المركزي المصري تأجيل أقساط ديون المنافع الائتمانية للأفراد والشركات لمدة 6 أشهر، كما أصدرت وزارة القوى العاملة قرارًا بمنح العاملين بالسياحة والمتأثرين بالتداعيات السلبية للجائحة بدلًا بحد أقصى 600 جنيه.

- قامت وزارة الصحة والسكان بتفعيل "خدمة الصم والبكم" بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال توعية موظفي الخط الساخن لاستقبال الحالات المشتبه بإصابتها بفيروس كورونا من هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- أعلنت وزارة الصحة والسكان استمرار العمل على المبادرات الصحية الرئاسية كمبادرة "100 مليون صحة" التي تهدف للقضاء على التهاب الكبد الوبائي، بالإضافة إلى مبادرة "صحة المرأة" للكشف عن سرطان الثدي.

- تطوير العديد من المناطق العشوائية بمختلف محافظات الجمهورية، وذلك للارتقاء بمستوى كافة الخدمات المقدمة وتوفير عيشة كريمة وآمنة.

- لجأت وزارة التربية والتعليم إلى الإغلاق لمواجهة كورونا، مع الاستعانة بنظام التعليم عن بعد، حيث أطلقت منصات رقمية لضمان استكمال المناهج وتقييم الطلاب. ومع بداية العام الدراسي الجديد، خفضت الوزارة أيام الدراسة إلى يومين أسبوعيًا للصفوف من الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي، من أجل تقليل كثافات الفصول وضمان التباعد. كما أطلقت الوزارة أيضًا قناتين تعليميتين لتقديم المواد الدراسية لجميع الصفوف الدراسية مراعاةً لحق الطلاب الذين ينتمون لأسر لا تمتلك اتصالًا بالإنترنت.

- علقت وزارة العدل العمل بكافة المحاكم مع استمرار العمل الإداري وتعقيم وتطهير كافة المحاكم على مستوى الجمهورية ومقر الوزارة وكافة القطاعات التابعة لها، إلى جانب توعية العاملين بكيفية تجنب العدوى والإجراءات التي يجب يتم اتّباعها، مع توفير اعتمادات مالية للشهر العقاري والطب الشرعي لشراء المستلزمات للحفاظ على استمرارية أعمال التطهير لجميع المكاتب.

- لم تمنع جائحة كورونا الدولة المصرية من استمرار مواجهة كافة التنظيمات الإرهابية، ومُحاسبة الدول الداعمة له وتجفيف منابعه الفِكرية ومصادر تمويله.

تشجيع المشاركة والتضامن:

حظيت حقوق تعزيز المشاركة والتضامن، سواءً داخل الدولة أو بين الدول، باهتمام الحكومة

المصرية إبان أزمة كورونا، كما يتضح مما يلي:

- أجرت الحكومة انتخابات مجلسي النواب والشيوخ في ظل جائحة كورونا، نتاجًا لتضافر جهود الدولة ووزاراتها والإدارة المحلية بالمحافظات والمراكز والعمد والمشايخ، في الوقت الذي أجلت فيه دول كفرنسا وروسيا استحقاقات انتخابية لديها.

- دعمت مصر العديد من دول العالم بمساعدات طبية لمواجهة فيروس كورونا، إذ أرسلت وزارة الصحة 10 أطنان من المستلزمات الوقائية إلى الصين في فبراير 2020. كما أرسلت أيضًا مساعدات طبية إلى الولايات المتحدة، فضلًا عن طائرتين عسكريتين محملتين بالمستلزمات الطبية إلى إيطاليا.

- ساهمت مصر في الصندوق الإفريقي للاستجابة لجائحة كورونا التابع للاتحاد الإفريقي، كما أرسلت مصر مساعدات طبية إلى 30 دولة إفريقية بقيمة 4 ملايين دولار.

- ساعدت مصر العديد من الدول العربية بمساعدات ومستلزمات طبية في أزمة كورونا، مثل العراق واليمن وقطاع غزة.

تعزيز التنمية المستدامة:

شكّل تعزيز أهداف التنمية المستدامة ركنًا أساسيًّا في سياسات الحكومة المصرية في التعافي من أزمة كورونا، حيث اتخذت الإجراءات الآتية:

- تتخذ الحكومة عدة مشاريع للحد من تغير المناخ، مثل مشروع الحد من التلوث البيئي، ومشروع الحد من تلوث الهواء.

- زيادة الاعتماد على خدمات الرقمنة والتكنولوجيا من خلال الدفع عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والتعليم عبر الإنترنت.

- استخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمية عن طريق مركز المعلومات بالمحاكم للاستعلام والتواصل مع أصحاب الشأن دون حضورهم، للحفاظ على عدم كثافة الأعداد بالمحاكم، ولتعزيز جهود خطة تطوير المنظومة القضائية وميكنتها لتطوير ورفع كفاءة مقرات المحاكم.

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية بنسبة 300% من أجل إنشاء النظام البيئي التكنولوجي والمعلوماتي للانتقال إلى العاصمة الإدارية وأتمتة الخدمات الحكومية.

- أعطت الحكومة الأولوية للتمويل المستدام والتوازن بين الاستثمار العام مع مبادئ الاقتصاد الأخضر.

- مصادقة مجلس الوزراء على دليل بيئي لمشاريع الاستثمار العام عن طريق تعظيم الفوائد من موارد المياه غير التقليدية، وتعزيز إدارة النفايات خاصة في الزراعة، وزيادة الاعتماد على النقل المستدام والذكي وكذلك الطاقة المتجددة.

- إطلاق أول السندات الخضراء التي سيتم استخدامها لتمويل مشاريع النقل النظيف، وإدارة المياه والنفايات ومشاريع الطاقة المتجددة.

- يظل أن جائحة كورونا قد كشفت عن نقاط ضعف جديدة تُشكل تهديدًا لمنظومة حقوق الإنسان في العالم. فالفقر، وعدم المساواة، والتمييز، والإقصاء، والتدهور البيئي؛ كلها أمور جعلت المجتمعات أكثر عرضة لخطر تفشي الإصابات والوفيات. ومع ذلك فإن دولًا نامية عديدة -ومنها مصر- وجدت في إجراءات مواجهة الجائحة فرصة لوضع حقوق الإنسان في صميم التعافي لخلق مجتمعات أكثر مرونة واستعدادًا لمواجهة الأزمات المستقبلية.

حصاد التعافي التدريجي للاقتصاد المصري عام 2020

* بسنت جمال - * كنزي سيرج
باحثتان بوحدة الدراسات الاقتصادية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بدأ عام 2020 بانتشار فيروس كورونا حول العالم، وما ترتب عليه من إغلاق البلاد، وفرض حظر التجوال، وتعليق حركة السفر والطيران العالمية، وهو ما ألقى بظلاله على الاقتصاد العالمي على كافة الأصعدة. وعلى الرغم من تسجيل غالبية الدول انكماشًا في الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن الاقتصاد المصري استطاع أن يُحقق نموًا إيجابيًا في ظل توقعات صندوق النقد الدولي بوصول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.5% خلال عام 2020.

معدل النمو:

- تباطأ نموّ الاقتصاد المصري خلال الربع الأول من العام المالي 2020-2021 (يوليو – سبتمبر) بضغطٍ من تأثير فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية، كالسياحة والصناعة. فيما أكدت وزيرة التخطيط "هالة السعيد" أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة ساهمت في تحقيق معدل نمو إيجابي، وبدون تلك الإجراءات كان من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنحو 1.2%. وفيما يلي استعراضٌ لتطور معدل النمو خلال 2020:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2020

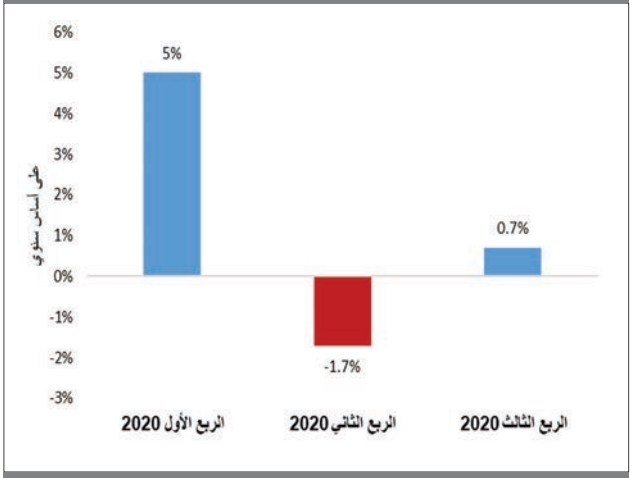

مصدر: تصريحات وزيرة التخطيط خلال اجتماعات مجلس الوزراء.

- يتضح من الشكل السابق أن آثار الإجراءات الاحترازية الهادفة لاحتواء فيروس كورونا بدأت في الظهور خلال الربع الثاني من 2020، حيث سجل الاقتصاد أول انكماش ربع سنوي منذ الربع الرابع من العام المالي 2012-2011، فيما تعافى معدل النمو عقب ذلك مع إعادة فتح الاقتصاد مرة أخرى.

معدل التضخم:

- تمثلت أبرز آثار جائحة كورونا في تراجع معدل التضخم خلال عام 2020، بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار مع انحسار القوة الشرائية للأفراد، **وهو ما يُمكن إيضاحه على النحو التالي:**

معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية

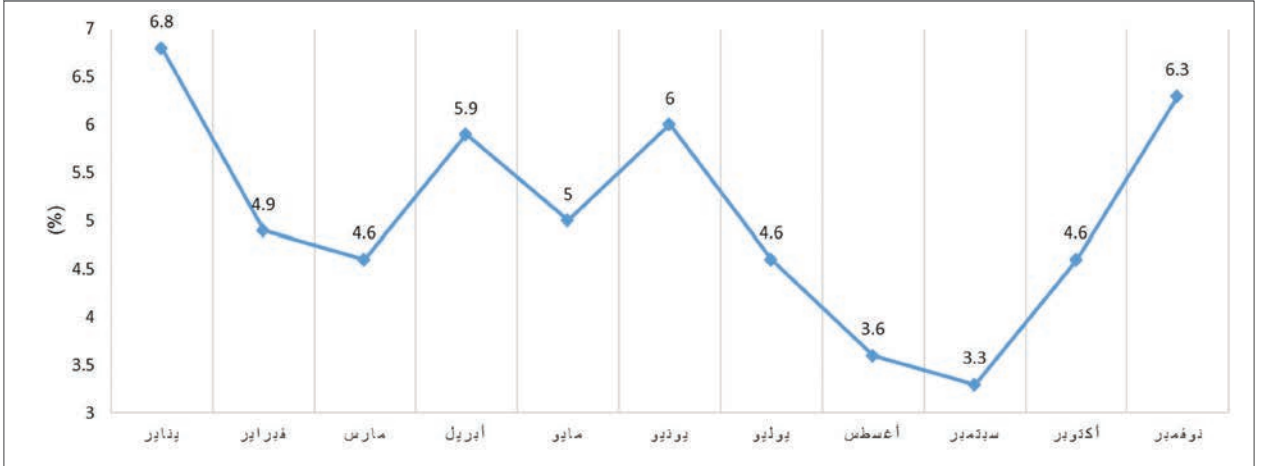

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

- يتضح من الشكل السابق تراجع معدل التضخم السنوي منذ بداية عام 2020 وحتى نوفمبر الماضي، فيما سجل أدنى مستوياته خلال سبتمبر عند 3.3% بضغطٍ من انخفاض أسعار العديد من السلع الغذائية والاستهلاكية، ليعاود الارتفاع بعد ذلك إلى 4.6% في أكتوبر و6.3% في نوفمبر، وهي مستويات قريبة من تلك التي بدأ عندها العام.

أسعار الفائدة:

- بناء على المتغيرات السابقة، استجاب البنك المركزي المصري بشكل سريع عن طريق اتباع سياسة نقدية توسعية، عبر خفض معدلات الفائدة على الإيداع والإقراض على مدار عام 2020، **وهو ما يُمكن رصده على النحو التالي:**

تاريخ الاجتماع	القرار	سعر الفائدة على الإيداع	سعر الفائدة على الإقراض
16 يناير	تثبيت	%12.25	%13.25
20 فبراير	تثبيت	%12.25	%13.25
16 مارس	خفض مفاجئ بنحو 3%	%9.25	%10.25
2 أبريل	تثبيت	%9.25	%10.25
14 مايو	تثبيت	%9.25	%10.25
25 يونيو	تثبيت	%9.25	%10.25
13 أغسطس	تثبيت	%9.25	%10.25
24 سبتمبر	خفض بنحو 0.5%	%8.75	%9.75
12 نوفمبر	خفض بنحو 0.5%	%8.25	%9.25
24 ديسمبر	تثبيت	%8.25	%9.25

الميزان التجاري:

- سجّل الميزان التجاري المصري عجزًا مستمرًّا خلال 2020 تراوحت قيمته الشهرية بين 1.9 مليار دولار وحتى 3.3 مليارات دولار، وذلك نظرًا لارتفاع قيمة الواردات مقارنة بالصادرات. أما عن الأساس الفصلي، فإن قيمة عجز الميزان التجاري قد تراجعت خلال الربع الثاني من 2020 بسبب هبوط قيمة الصادرات والواردات في آن واحد، **وهو ما يتضح من الرسم التالي:**

الميزان التجاري خلال 2020 (مليار دولار)

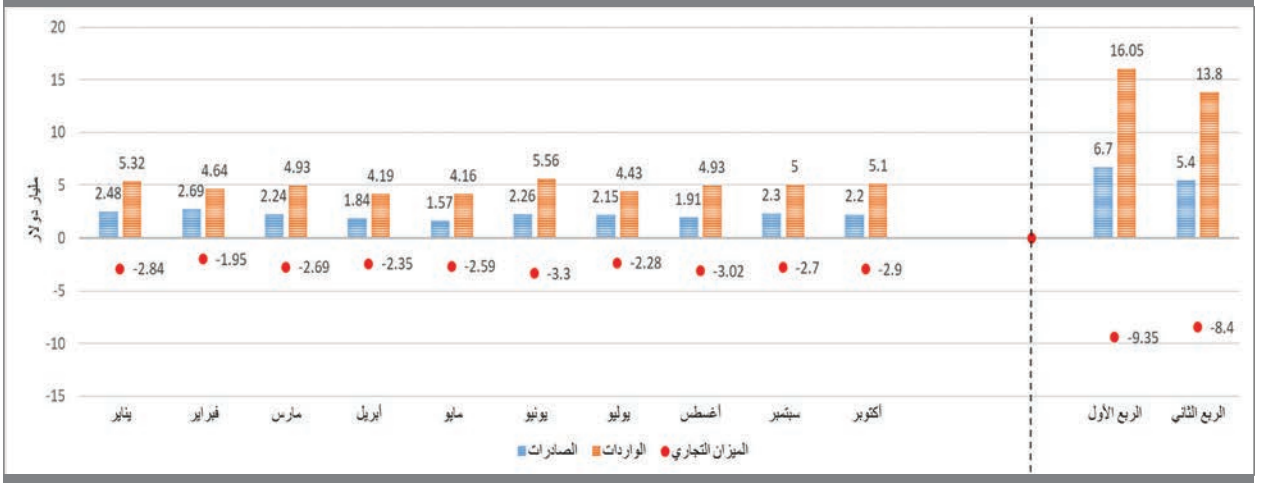

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية الشهرية.

- يتضح من هذا الشكل أن الصادرات المصرية شهدت انخفاضًا خلال 2020 من 5.32 مليارات دولار في يناير إلى 4.16 مليارات دولار خلال مايو بسبب تداعيات كورونا على حركة التجارة العالمية، ومن ثمّ تعافت الصادرات لتصل إلى 5.1 مليارات دولار، وهي مستويات قريبة أيضًا من مستويات شهر يناير. أما عن الواردات، فقد شهدت تراجعًا أيضًا من 5.32 مليارات في أوائل العام إلى 5.1 مليارات دولار في أكتوبر.

أسعار الصرف:

- سجل الجنيه المصري انخفاضًا منذ فبراير إلى يونيو 2020 بضغطٍ من تأثير كورونا على مصادر الاحتياطي النقدي كالسياحة، والاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة، والصادرات، وتحويلات العاملين في الخارج، **وهو ما يتبين من الشكل التالي:**

متوسط سعر الصرف الشهري للجنيه مقابل الدولار

المصدر: إعداد الباحث وفقًا لبيانات البنك المركزي عن أسعار الصرف.

- يتضح من هذا الشكل أن الجنيه بدأ في التعافي منذ يوليو الماضي، حيث ارتفعت قيمته من 16.1 جنيهًا للدولار في يونيو إلى 15.64 جنيهًا للدولار في ديسمبر، وذلك بدعم إعادة فتح الاقتصاد من جديد عقب انحسار الموجة الأولى من فيروس كورونا.

معدل البطالة:

- ظهر تأثير كورونا على سوق العمل في مصر بداية من الربع الثاني من عام 2020، حيث انخفض عدد المشتغلين بحوالي 2 مليون و657 ألفًا بين الربع الأول والثاني ليرتفع معدل البطالة من 7.7% في الربع الأول إلى 9.6% في الربع الثاني. وتعد هذه النسبة الأعلى منذ الربع الثالث من عام 2018، حيث بلغ معدل البطالة 10%. وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي معدل البطالة ومعدل البطالة بين الذكور؛ إلا أن معدل البطالة بين الإناث انخفض في الربع الثاني. ويرجع هذا بشكل أساسي إلى خروج نسبة كبيرة من الإناث من القوى العاملة.

- أما بالنسبة إلى الربع الثالث من عام 2020، فقد تعافى سوق العمل وانخفض معدل البطالة إلى أقل معدلاته ليصل إلى 7.3%. إضافةً إلى ذلك، ارتفع عدد المشتغلين بحوالي مليون و995 ألفًا في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني. وعلى الرغم من أن الزيادة في عدد المشتغلين في الربع الثالث كانت أقل من الانخفاض في الربع الثاني؛ إلا أن الانخفاض في عدد المتعطلين في الربع الثالث والبالغ عدده 513 ألفًا كان أكبر من الانخفاض في الربع الثاني البالغ 338 ألفًا. علاوة على ذلك، انخفض معدل البطالة بين الذكور بنسبة 2.7% ليصل إلى 5.8%، كما انخفض معدل البطالة بين الإناث ولكن بنسبة ضئيلة ليصل إلى 15.2%.

إجمالي معدل البطالة بين الإناث والذكور

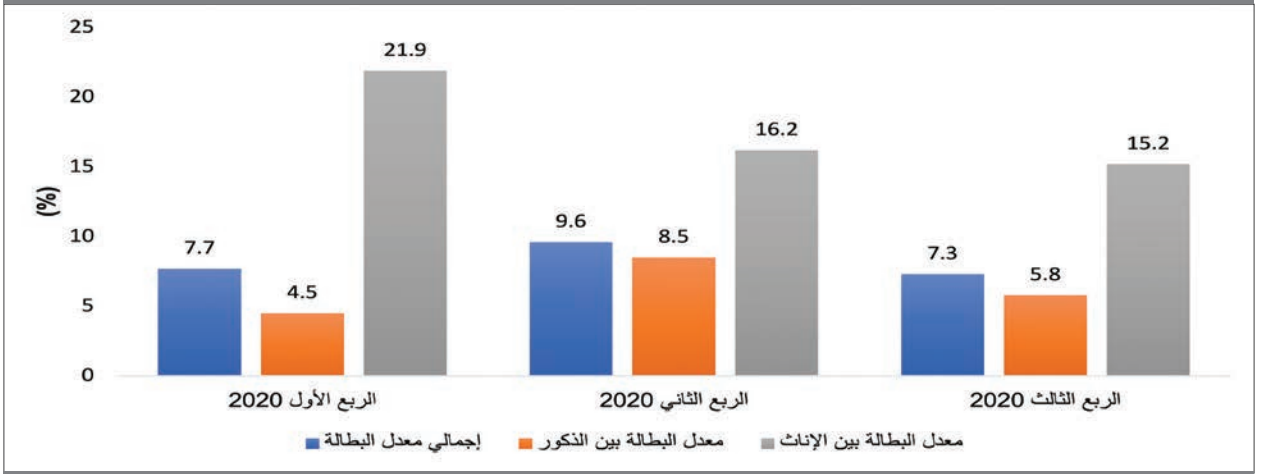

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة.

صافي الاحتياطيات الدولية:

- أثّرت سياسات الإغلاق المحلية والعالمية وتعطل حركة السياحة والتجارة على تدفقات العملة الأجنبية بشكل حاد، مما نتج عنه انخفاض المعروض من العملة الأجنبية، والذي كان أعلى من انخفاض الطلب على العملة الأجنبية. لذلك، أدت جهود الدولة المصرية للحد من الصدمة في سوق الصرف إلى انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية من مارس إلى مايو 2020 بحوالي تسعة مليارات و506 ملايين دولار. ولكن ارتفعت قيمته في يونيو -لتكون تقريبًا ثابتة بعد ذلك- مع موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 24 يونيو 2020 على اتفاق للاستعداد الائتماني (SBA) لاثني عشر شهرًا والذي يتيح للدولة سحب ما قيمته 5.2 مليارات دولار من حصتها في الصندوق على ثلاث مراحل ومنها 2 مليار فوريًّا.

صافي الاحتياطيات الدولية (مليون دولار)

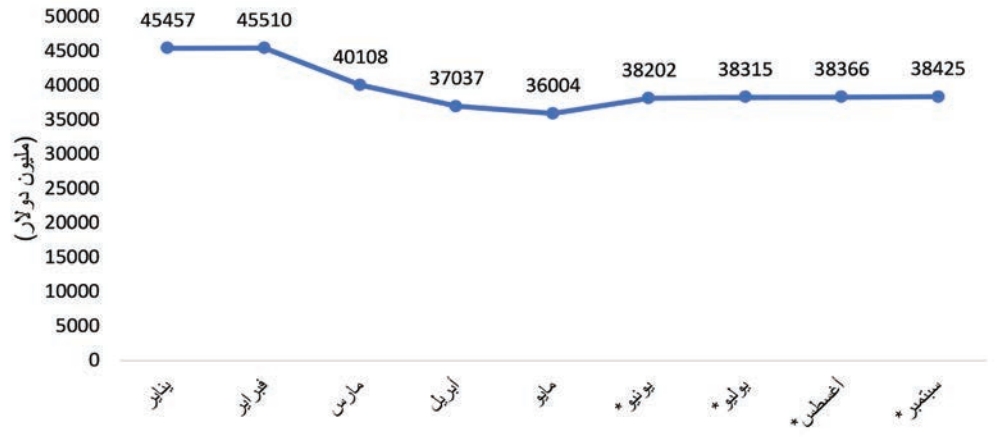

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

ميزان المدفوعات:

- تجلّت تأثيرات كورونا في الأسواق العالمية في الصدمة التي تعرض لها ميزان المدفوعات المصري في الربع الثالث من العام المالي 2019/2020 (من يناير 2020 وإلى مارس 2020). إذ انخفضت قيمة ميزان المدفوعات من فائض بقيمة 183.6 مليون دولار في الربع الثاني من العام المالي 2019/2020 إلى عجز بقيمة 5 مليارات و525 مليون دولار في الربع الثالث من العام المالي 2019/2020. لكن انخفض هذا العجز إلى 3 مليارات و473.1 مليون دولار في الربع الأخير من العام المالي 2019/2020.

ميزان المدفوعات (مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

ختامًا، يُمكن القول إن تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد المصري ظهر جليًّا في الربع الثاني من 2020 الذي شهد ذروة تفشي الوباء، ثم تعافى الاقتصاد تدريجيًّا بعد ذلك، ومن ثم استطاع الاقتصاد أن ينمو بشكل قوي نسبيًّا مقارنة بباقي الاقتصادات الناشئة.

اجتماع «أوبك+» وأسعار النفط.. لماذا الحذر من 2021؟

* د. محمد شادي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلنت الدول الرئيسية المُصدرة للنفط داخل أوبك وخارجها (تجمع أوبك+)، عن أكبر خفض لإنتاجها خلال إبريل 2020 بعدما شهدت الأسعار انخفاضًا لأدنى متوسط لها في الشهر ذاته عند مستوى 18.38 دولارًا/برميل، وذلك للسيطرة على السوق ورفع السعر. وقد جاء الاتفاق إثر ضغط أمريكي على السعودية وروسيا اللتين دخلتا -آنذاك- في حرب أسعار راكمت ضغوطًا على الأسواق فوق تلك التي حملتها جائحة كورونا على جانبي العرض والطلب، وهو ما قلّص للحد الأدنى -على الرغم من ضخامته- فاعلية الخفض بالسوق. وعليه، يهدف المقال إلى استعراض سياق اجتماعات "أوبك+" خلال عام 2020 وامتدادها في 2021، وتأثيراتها على أسعار النفط.

عام استثنائي بالكامل:

- أقل ما يوصف به خفض الإنتاج النفطي الذي اتُّفق عليه في إبريل 2020، والبالغ قرابة 10 ملايين برميل/يوميًا، أنه استثنائي؛ إذ يُعد أكبر خفض في تاريخ أوبك، إذ بلغ أربعة أضعاف ونصف الرقم المُسجل في ديسمبر 2008 بنحو 2.2 مليون برميل يوميًا، تحت ضغوط الأزمة المالية العالمية، كما أنه أعاد الإنتاج النفطي العالمي في الرُبع الثالث من 2020 إلى مستوياته في إجمالي عام 2015 عند حد 91.7 مليون برميل يوميًا.

- لم يكُن الخفض الضخم هو الملاحظة الوحيدة التي يُمكن تسجيلها على نشاط أوبك والمُصدرين من خارجها في عام 2020، حيث شهد العام 6 اجتماعات لأوبك لأول مرة في عام واحد منذ عام 2008، وذلك رغم انكماش الناتج العالمي الإجمالي في عام 2009 وما صاحبه من انهيار في الأسعار بسبب توابع الأزمة المالية العالمية. ويوضح الشكل التالي عدد اجتماعات مُنظمة أوبك مُنذ 2013، ومقدار الخفض أو الزيادة في الإنتاج المُتفق عليه مُنذ عام 2008.

عدد مقابلات أوبك ومقدار الخفض أو الزيادة المُتفق عليها

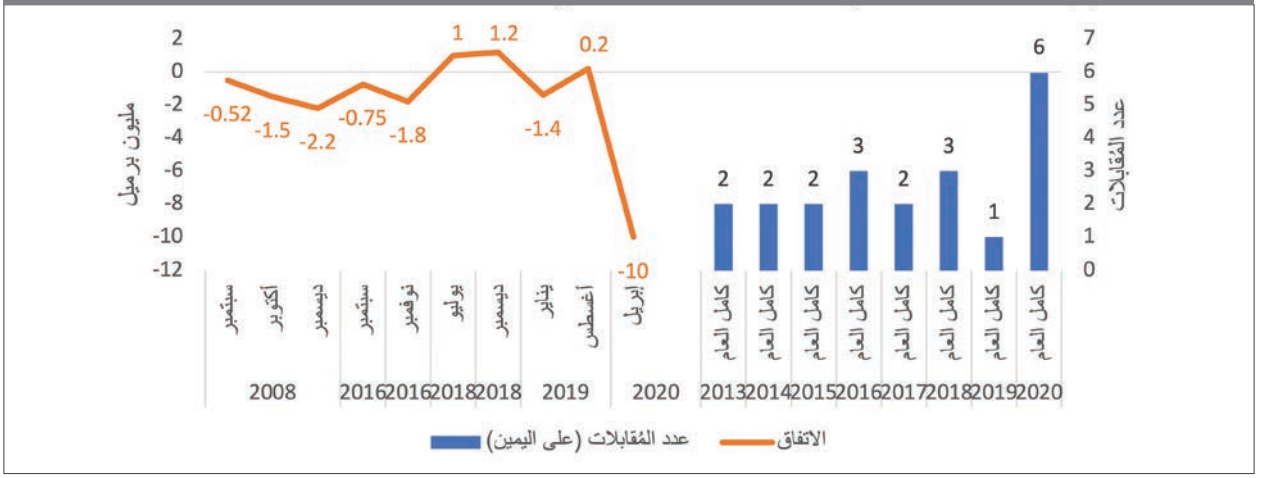

- برغم الخفض الضخم إلا أن الإنتاج النفطي العالمي ظل أعلى من الاستهلاك بفوارق هي الأعلى على الأقل مُنذ 2015، ذلك أن أعلى فارق بين الإنتاج والاستهلاك خلال الفترة المُشار إليها كان 1.74 مليون برميل يوميًّا والذي سُجل في الرُبع الثاني من 2015، عندما بلغ الإنتاج مستويات 96.88 مليون برميل، فيما بلغ الاستهلاك 95.14 مليونًا، وذلك مُقارنة بفارق بين الإنتاج والاستهلاك يبلغ 7.11 ملايين برميل يوميًّا خلال الرُبع الثاني من 2020، عند بلوغ الإنتاج 92.45 مليون برميل، في حين بلغ الاستهلاك 85.34 مليونًا، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار العقود الآجلة للنفط إلى أدنى من صفر لأول مرة في التاريخ، ليس في سوق النفط وحده بل في جميع أسواق السلع الأساسية الأخرى، وهو ما استتبع نشاطًا مُكثفًا للسيطرة على السوق، لذلك جاء الخفض بهذه الضخامة.

- انعكس ذلك على توازن السوق، بحيث ارتفع الاستهلاك عن الإنتاج خلال الرُبع الثالث ليُسجل الفارق بينهما أكثر من 3 ملايين برميل/يوميًا، لكن المخزونات الضخمة التي كوّنتها دول العالم خلال النصف الأول من عام 2020 حافظت على الأسعار مُنخفضة خلال كامل العام نسبة إلى عام 2019، **كما يوضح الشكل التالي:**

مقارنة بين أسعار خام برنت حتى 1 ديسمبر خلال 2020 مع متوسط 2019

- يتضح من الشكل أن متوسط أسعار النفط خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من العام بلغ 41 دولارًا/برميل، وهو أدنى متوسط خلال الفترة 2010-2020، فيما كان قد بلغ متوسط عام 2019 نحو 64.3 دولارًا/برميل.

اجتماع يناير 2020:

- أسفرت الضربة الثانية لموجة كورونا عن توقعات بانخفاض الاستهلاك إلى 94.2 مليون برميل/يوميًّا خلال يناير 2021، وذلك في ظل مُعدلات إنتاج بلغت 93.9 مليون برميل خلال ديسمبر، ويتوقع لها الارتفاع إلى 94.4 مليونًا في يناير، في ظل الاتفاق السابق لتجمع "أوبك+" والذي انتهى إلى رفع الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًّا، بعد الخفض الضخم في الرُبع الثاني من العام، **كما يوضح الشكل التالي:**

تطور الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط والسوائل الأخرى خلال 2020 وتوقعات النصف الأول من 2021

- ولما كان قد اتُّفق خلال الاجتماع السابق لمجموعة "أوبك+" على عقد اجتماعات شهرية لتحديد مستويات الإنتاج، فقد كان الاجتماع قد تحدد له يوم الرابع من يناير 2021؛ لكن الأجواء هذه المرة سادها تعارض بين أهم منتجين وهما السعودية وروسيا، حيث دفعت موسكو في اتجاه زيادة الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميًا، الأمر الذي كان سيُضيف مزيدًا من التعقيد على السوق، يؤدي إلى انخفاض في الأسعار. وعلى العكس من ذلك، ارتأت السعودية إجراء خفض جديد بحيث يكون الإنتاج أقل من الاستهلاك، مما يدفع مزيدًا من الدول إلى استعمال مخزوناتها، وهو ما يؤدي بالتبعية لاستقرار السوق، لكن شُركاء السعودية وعلى رأسهم روسيا عانوا من عام صعب تأزمت على إثره ماليتهم العامة، الأمر الذي أوجد مُعارضة شديدة لقرار الخفض.

- في هذا السياق، اتخذت المملكة السعودية قرارًا غير مُتوقع بخفض الإنتاج من جانبها مُنفردة بمليون برميل كاملة يوميًّا طوال شهري فبراير ومارس، بحيث تُحافظ على السوق، وتُرتب أوضاع المُستقبل، وفي الوقت ذاته تُحافظ على تحالف "أوبك+" قائمًا، كما تم السماح لكل من روسيا وكازخستان برفع إنتاجهما بمقدار 75 ألف برميل يوميًا، وعلى إثر هذا القرار ارتفعت الأسعار من مستوى 50.5 دولارًا/برميل يوميًّا في الرابع من يناير إلى مستوى 56 دولارًا/برميل في الثامن من الشهر ذاته، وذلك بنسبة 10.8% خلال أقل من أسبوع، وهو ما يوحي بنجاح السعودية -ولو مؤقتًا- في تحقيق أهدافها للمدى القصير.

- خلاصة الأمر أن اجتماع "أوبك+" في يناير 2021، جاء ليُنظم أوضاع السوق، ويُعيد مستويات الإنتاج في المدى القصير لتكون أدنى من مستويات الاستهلاك، وهو ما ارتفعت على إثره الأسعار إلى مستويات فبراير من العام الماضي، قبل أن يتحول الوباء إلى جائحة تضرب كامل العالم، ومن بعده سوق النفط فقلبت أحواله رأسًا على عقب. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي التزام جانب الحذر، فالعام الجديد قد يحمل متغيرات ضاغطة على السعودية وشُركائها، خاصة مع احتمالية عودة إيران بكامل طاقتها الإنتاجية إلى السوق، وربما جُزئيًا تجدد النزاعات بين الولايات المُتحدة والصين في ظل ما رشح حتى الآن عن اتجاهات الإدارة الأمريكية الجديدة.

كيف يفكر العالم؟

1

10 أعوام على "الربيع العربي".. رؤى نقدية (ملف خاص)

طرحت مراكز الفكر وبعض الصحف والمجلات العالمية رؤى نقدية في ذكرى مرور عشرة أعوام على الربيع العربي في العام 2021. الأولى جادلت بفشله في تحقيق أهداف متظاهريه في ظل استمرار عدد من دول الربيع العربي داخل معترك النزاعات دون حلول تلوح في الأفق. **الثانية** اعتبرت ذلك الربيع نجاحًا قياسًا بالانتقال الديمقراطي التونسي برغم التعثر في الملفات الاقتصادية والاجتماعية. **الثالثة** ركزت على الأدوار الخارجية البارزة في الربيع العربي، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا. أما الرؤية الرابعة والأخيرة فتطرقت إلى تداعيات جائحة (كوفيد - 19) الحالية على انعدام الاستقرار السياسي بالمنطقة.

- **عوامل الفشل بين الداخل والخارج**
- **انتقال تونسي يهيمن عليه التشاؤم**
- **كورونا وتأزيم عدم الاستقرار العربي**

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (17) - 15 يناير 2021

10 أعوام على «الربيع العربي».. رؤى نقدية

- عوامل الفشل بين الداخل والخارج.
- انتقال تونسي يهيمن عليه التشاؤم.
- كورونا وتأزيم عدم الاستقرار العربي.

* نوران عوضين - * نرمين سعيد
باحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طرحت مراكز الفكر وبعض الصحف والمجلات العالمية رؤى نقدية في ذكرى مرور عشرة أعوام على الربيع العربي في العام 2021. الأولى جادلت بفشله في تحقيق أهداف متظاهريه في ظل استمرار عدد من دول الربيع العربي داخل معترك النزاعات دون حلول تلوح في الأفق. الثانية اعتبرت ذلك الربيع نجاحًا قياسًا بالانتقال الديمقراطي التونسي برغم التعثر في الملفات الاقتصادية والاجتماعية. الثالثة ركزت على الأدوار الخارجية البارزة في الربيع العربي، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا. أما الرؤية الرابعة والأخيرة فتطرقت إلى تداعيات جائحة (كوفيد19-) الحالية على انعدام الاستقرار السياسي بالمنطقة.

عوامل فشل متعددة:

- جادل "كاترجي أوز" في مقاله المنشور بمجلة "فورين بوليسي" المعنون "بعد أن خذلهم الغرب.. لا يزال العرب يبحثون عن الديمقراطية"، بأنه وفي أعقاب مرور عقد على الربيع العربي، يمكن الدفع بفشله في تحقيق الأهداف المرجوّة منه في البلدان التي حلّ عليها، ليس لأسباب داخلية فقط، وإنما لخذلان الغرب للمواطنين العرب وعدم تقديم الدعم الكافي لهم. عليه، أوضح الكاتب أن السؤال الأكثر منطقية ليس هو ذلك المتعلق باستعداد الشعوب العربية للديمقراطية، ولكن هو مدى رغبة الغرب في المساعدة.

- وعلى الرغم من توظيف وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مشترك في مختلف الانتفاضات العربية بحسب "أوز"؛ لم يكن هنالك توافق على مطالب ديمقراطية محددة، مما أدى لانتهاء الانتفاضات سريعًا في بعض الدول، وتحولها إلى حروب أهلية في دول أخرى. ولا شك أن انهيار تلك الانتفاضات جاء -في بعض الأحيان- من الخارج، لا سيما في الحالة السورية، حيث كانت الاستعانة بالحلفاء الروس والإيرانيين للبقاء على رأس السلطة.

- مع ذلك، يرى الكاتب أن المآسي التي خلّفها الربيع العربي لم تمنع من تكرار الانتفاضات في لبنان والعراق من الاشتعال، وهو ما يُشير إلى صدق مقولة "كارل ماركس" عن الثورة الدائمة، فمنطقة الشرق الأوسط ستظل في هذه الحالة لفترة ليست بالقصيرة بعد انحسار فيروس كورونا.

- جادل أيضًا المقال المنشور على موقع "الإيكونومست"، والمعنون "لماذا فشلت الديمقراطية في الشرق الأوسط؟"، بأن السبب في فشل الموجة الأولى من الربيع العربي -وما سيتسبب على الأرجح في فشل أية موجة قادمة- هو أن العرب ببساطة لا يستطيعون الالتزام بالديمقراطية، ولذلك فإن إنجاح الثورات العربية يحتاج أولًا -وقبل كل شيء- إلى تطور المؤسسات المستقلة (الجامعات، ووسائل الإعلام، والجماعات المدنية، والمحاكم، والمساجد).

- وبرغم إعلان البعض "وفاة الربيع العربي" بعد سنوات قليلة من بدايته، لكن "حايزام أميره فرناندیز" رأى تبعًا للمقال المعنون "الأجندة الخارجية: الربيع العربي" المنشور على موقع (Politica Exterior)، أن عودة الانتفاضات التي أسقطت نظامي الحكم في السودان والجزائر في عام 2019 تعني أن الثورات العربية لا تزال حية نسبيًّا، وإن فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها. وعليه، جادل المقال بأن الثورات بحكم تعريفها لا تعدو كونها لحظة قصيرة دراماتيكية تقضي على النظام القائم بين عشية وضحاها، بيد أن الأمر قد يستغرق سنوات قبل إعادة هيكلة المجتمع بشكل جذري وتغيير القواعد التي تحكمه.

- وبينما أنتجت انتفاضات الربيع العربي صراعات أهلية داخل بعض الدول؛ فإن هناك رابحين من الربيع العربي، بحسب "مردخاي كيدار" بمركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية في مقاله "الربيع العربي استمر عقدًا". إذ نجت دول شبه الجزيرة العربية (باستثناء اليمن) من وطأة الأزمة، بل وأصبحت الآن جهات فاعلة رئيسية في سياسات الشرق الأوسط. كما مكنت الاضطرابات في الشرق الأوسط القوى الأجنبية والقوى غير العربية، لا سيما تركيا وإيران وروسيا، من اختراق المنطقة.

تونس.. نجاح وتشاؤم:

- على عكس الاتجاه الأول الذي يجزم بفشل موجة الربيع العربي الأولى، يجادل اتجاه آخر، كما تجلى في بعض الكتابات، منها مقال "ستيفن كوك" المنشور بموقع مجلة "فورين بوليسي" بعنوان "الكرامة العربية حقيقة.. وكذلك الفشل العربي"؛ بأن الربيع العربي لم يفشل. ووفقًا للكاتب، فإنه من السابق لأوانه الدفع بأن موجة الربيع العربي قد تحولت إلى أخرى من الشتاء العربي. ويدلل على هذا الطرح انعدام قدرة التشيك والسلوفاك على التخلص من الحكم الشيوعي إلا بعد عقدين من الزمان. ويشير الكاتب إلى أن الموجة الأولى مهدت للتغيير البطيء القادم الذي قد يؤدي إلى الإطاحة بالسلطات الحاكمة مرة أخرى.

- في موضع آخر، يشير "كوك" إلى أن تونس تعد واحدة من الأمثلة الناجحة في موجة الربيع العربي الأولى التي تؤكد أن الثقافة المدنية الديمقراطية هي الحاكمة لمجريات الأمور. كما أن سقوط نظام الرئيس السابق "محمد حسني مبارك" في مصر يعد نموذجًا آخر على النجاح. وحاولت بعض النخب السياسية الليبية إنشاء نظام ديمقراطي، إلا أن طبيعة النظام الاجتماعي القبلي حالت دون ذلك حتى الآن. ربما كان المتظاهرون حالمين حين تخيلوا أن الأمر سينتهي بمجرد مغادرة الرؤساء قصورهم؛ إلا أن هذا لا يعني أن ثوراتهم فشلت.

- تبعًا لرؤية "جيوليا كيميني" (الباحث بجامعة بولونيا بإيطاليا) في المقال المعنون "مسارات مختلطة: تونس.. بعد عشر سنوات"، والمنشور على موقع المعهد الإيطالي لدراسات السياسة الدولية؛ فإن تونس، في الوقت الحالي، هي الدولة الوحيدة التي تمكنت من تجنب الانزلاق إلى الفوضى أو الحرب الأهلية التي حدثت في ليبيا المجاورة، أو في اليمن وسوريا، بعد أن نجحت في الانتقال إلى الديمقراطية.

- تُرجع "لينا الخطيب" (مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتشاتام هاوس) خلال مشاركتها بندوة معهد بروكنجز حول "الربيع العربي بعد مرور عشر سنوات: الدروس والتوقعات"، نجاح تونس إلى الشخصيات السياسية التي أدركت أن عليها منح الأولوية للبراجماتية على حساب الأيديولوجيا لتحقيق التقدم، بجانب قوة المجتمع المدني في الداخل والخارج، ناهيك عن الدور الإيجابي للمرأة، وغياب تدخلات القوى الخارجية.

- مع ذلك، يطغى على نجاحات التجربة التونسية تشاؤم واسع النطاق جراء التوتر الاجتماعي؛ فوفقًا لكيميني، أدت الإجراءات الوطنية التي تهدف إلى معالجة انتشار فيروس كورونا في البلاد، بجانب التداعيات المرتبطة بانقطاع التدفقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي وتحويلات المهاجرين، إلى تفاقم الأمور الحرجة الموجودة سلفًا على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أدى الشعور العام بالإرهاق والإحباط الناجم عن السكون السياسي إلى موجة جديدة من الإضرابات والاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، فضلًا عن بروز نوع من "الحنين الاستبدادي" الذي يشكك في إنجازات الثورة.

أدوار واشنطن وأوروبا:

- أشار "مارك لانش" في مقاله المنشور في "فورين أفيرز" بعنوان "الربيع العربي لن ينتهي أبدًا"، إلى خطأ اقتناع الأنظمة الغربية وتحديدًا الولايات المتحدة في عهدي "باراك أوباما" و"دونالد ترامب" بعودة الأوضاع إلى ما قبل 2011 في الشرق الأوسط، لتحول أنظارها عوضًا عن ذلك إلى الملف النووي الإيراني وتطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية، ذلك أن الإجماع على أن الانتفاضات العربية انتهت بالفشل أمر سابق لأوانه، ومن المرجح أن يَثْبُتَ خطؤه في الوقت المناسب. وبحسب "لانش"، لا ينبغي قياس آثار الانتفاضات العربية بإجراء انتخابات ديمقراطية، لأن الديمقراطية لم تكن سوى جزء واحد من مطالب المحتجين. فقد نجحت الاحتجاجات في تونس ومصر في تمهيد الطريق للانتخابات، وحشد المتظاهرين في البلدان الأخرى.

- في مشاركته بالمقال المعنون "الأجندة الخارجية: الربيع العربي" والمنشور على موقع (Política Exterior) السابق الإشارة له، يرى "بيرناردينو ليون" (ممثل الاتحاد الأوروبي لمنطقة جنوب المتوسط بين عامي 2011 و2014، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا سابقًا) أن الاتحاد الأوروبي يطمح إلى أن يكون قوة عظمى، ومع ذلك يبدو أن القادة الأوروبيين يجدون صعوبة بالغة في الرؤية خارج الحدود، باستثناء قضايا الهجرة والإرهاب. وعليه، فإن الاتحاد بحاجة إلى إعادة بناء استراتيجيته لأن محفزات الانتفاضات العربية ما زالت حاضرة بشكل كبير، والمنطقة بحاجة إلى التزام أوروبي للخروج من الفوضى والحرب وعدم الاستقرار.

- تتفق مع تلك الرؤية "ميشيل دنّ" (مديرة برنامج الشرق الأوسط بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي)، خلال مشاركتها بندوة بروكنجز المشار إليها سلفًا، حيث ترى أن على الغرب أن يسأل نفسه إن كان يعمل بنشاط لتمكين البيئة الإقليمية المؤيدة للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي. كما ترى الكاتبة أيضًا أن على الرئيس المُنتخب "جو بايدن" ترسيخ القيم الليبرالية من جديد كمكون أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية.

كورونا وتأزيم الاستقرار:

- ترى "مها يحيى" (مدير مركز كارنيجي الشرق الأوسط) في مقالها المنشور على موقع المعهد الإيطالي لدراسات السياسة الدولية، أن فيروس كورونا وتدابير مكافحته أدت إلى تعميق التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة سلفًا. وفي هذا السياق، من غير المحتمل أن تتمكن الدول العربية من توليد التوافق الاجتماعي من خلال دعم السلع والخدمات والوعد بالتوظيف في القطاع العام. ولذا، من المتوقع أن يسقط نحو 45 مليون شخص هذا العام في براثن الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- بحسب "فاليريا تالبوت" من المعهد الإيطالي لدراسات السياسة الدولية في مقال "كيف تغيرت شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، سيؤدي تضخم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى زرع بذور موجة جديدة من عدم الاستقرار، بما قد يشكل تحديا لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمجتمع الدولي بأسره.

- يرى "جوزيف باحوط" (مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشئون الدولية خلال مشاركته بندوة "بروكنجز") أنه ينبغي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التركيز على إيجاد فرص العمل من خلال قطاعات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا الإنتاجية، ولكن يبدو أن الأنظمة التعليمية الراهنة غير مؤهلة لدعم هذا التغيير. من جانب آخر، يرى "باحوط" أنه ينبغي إعادة تصور العقد الاجتماعي السابق في العالم العربي، وأنه لا خيار للشباب سوى الانخراط في السياسة لأنهم لن يتمكنوا من تفادي الصعوبات الاقتصادية.

تعليقات أساسية:

- تركز اتجاهات التحليلات الغربية إجمالًا في ذكرى مرور 10 أعوام على الربيع العربي على التجربة التونسية باعتبارها النموذج الناجح في المنطقة، وذلك في تغافل –قد يكون متعمدًا- لما حققته الدولة المصرية من منجزات سياسية واقتصادية مكنتها من ضمان تحقيق استقرار اقتصادي بشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية، ومن وضع أقدامها بثبات في طريق التنمية المستدامة، فضلًا عما أتاحته الدولة المصرية من تمكين للشباب بالمناصب القيادية المختلفة.

- تمكنت الدولة المصرية أيضًا من تمكين المرأة داخل البرلمان والحكومة، إلى جانب إطلاق الحكومة استراتيجيات من شأنها حماية المرأة من العنف والختان والزواج المبكر، ناهيك عن المبادرات الرئاسية (100 مليون صحة، تكافل وكرامة، حياة كريمة، الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل، وغير ذلك).

- تدفع التحليلات الغربية بجولة جديدة من عدم الاستقرار في المنطقة العربية، وهو ما ينبغي على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الانتباه له، وترسيخ الديمقراطية والقيم الليبرالية داخل المجتمعات العربية، وهو ما يخالف مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وقد يسفر بدوره عن جولة جديدة من الصراعات، ليس فقط بين الحكام والمواطنين وإنما بين المواطنين وبعضهم بعضًا، ما يعني أن مستقبل المنطقة ينبغي أن يظل بأيدي شعوبها، وليس وفقًا لرؤى الأطراف الخارجية، حتى وإن اختلفت الرؤى حول نجاح أو فشل الربيع العربي حتى بعد مرور عقود عليه.

- لا شك في خطورة التداعيات السلبية لفيروس كورونا التي وقفت عندها طائفة واسعة من الأدبيات، ذلك أن التدابير الاحترازية لمكافحة الفيروس ساهمت بدورها في التضييق على المجال العام، وعززت القبضة السياسية في بعض الدول.. إلخ. وعلى الرغم من خطورة تلك التحذيرات جراء مخاوف حقيقية على الاستقرار وحقوق الإنسان والحريات العامة والنمو الاقتصادي؛ فإن التحليل الموضوعي يقتضي بالضرورة الإشارة إلى أن دول الربيع العربي ليست استثناءً على المشهد العالمي العام، وأن المخاوف من التيارات الشعبوية والتدهور الاقتصادي العالمي والاضطرابات الاجتماعية باتت مخاوف عالمية لا تختص بها منطقة جغرافية دون أخرى.

مصادر أساسية

1. Oz Katerji, Betrayed by Their Leaders, Failed by the West, Arabs Still Want Democracy, Foreign Affairs, 17 December 2020, Available at: shorturl.at/lvJOR, Access date: 9 January 2021.
2. The Economist, Why Democracy Failed in the Middle East, The Economist, 19 December 2020, Available at: shorturl.at/jJOR7, Access date: 9 January 2021.
3. Política Exterior, Agenda Exterior: Primaveras Arabes, Política Exterior, 17 December 2020, Available at: shorturl.at/sIJVZ, Access date: 9 January 2021.
4. Mordechai Kedar, The "Arab Spring" a Decade on, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 17 December 2020, Available at: shorturl.at/lDGNZ, Access date: 9 January 2021.
5. Steven A. Cook, Arab Dignity Is Real. So Is Arab Failure, Foreign Policy, 17 December 2020, Available at: shorturl.at/jDLNX, Access date: 9 January 2021.
6. Giulia Cimini, Traiettorie Contrastate: La Tunisia, Dieci Anni Dopo, Italian Institute for International Political Studies, 16 December 2020, available at: shorturl.at/erJMN, Access date: 9 January 2021.
7. Brookings Doha Center, The Arab Spring, Ten Years On: What Have We Learned and Where Are We Going?, Brookings Doha Center, 17 December 2020, Available at: shorturl.at/jsuU2, Access date: 9 January 2021.
8. Marc Lynch, The Arab Uprisings Never Ended The Enduring Struggle to Remake the Middle East, Foreign Affairs, January-February 2020, Available at: shorturl.at/qKNQS, Access date: 9 January 2021.
9. Maha Yahya, MENA Region: Spring is Yet to Come, Italian Institute for International Political Studies, 28 December 2020, Available at: shorturl.at/vCH07, Access date: 9 January 2021.
10. Valeria Talbot, Dieci Primavera: Come Sono Cambiati Nord Africa e Medio Oriente, Italian Institute for International Political Studies, 17 December 2020, Available at: shorturl.at/mJMN4, Access date: 9 January 2021.

بيانات وإحصائيات

1

10 أعوام على "الربيع العربي".. رؤى نقدية (ملف خاص)

تمثل نسبة السكان تحت خط الفقر واحدة من أهم المؤشرات لقياس مدى نجاح خطط التنمية، ومدى عدالة توزيع عائدات التنمية المتحققة. لقد واصلت نسبة السكان تحت خط الفقر في الارتفاع منذ عام 2008، حتى وصلت إلى 32.5% في عام 2017-2018، لكنها ولأول مرة في أكثر من عشر سنوات انخفضت إلى 29.7% في عام 2019-2020، بما يؤكد أن الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح، سواء فيما يتعلق بمعدلات التنمية، أو بطريقة توزيع عائداتها بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (17) - 15 يناير 2021

أول انخفاض بمعدلات الفقر في مصر منذ 20 عامًا

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمثل نسبة السكان تحت خط الفقر واحدة من أهم المؤشرات لقياس مدى نجاح خطط التنمية، ومدى عدالة توزيع عائدات التنمية المتحققة. لقد واصلت نسبة السكان تحت خط الفقر في الارتفاع منذ عام 2008، حتى وصلت إلى 32.5% في عام 2017-2018، لكنها ولأول مرة في أكثر من عشر سنوات انخفضت إلى 29.7% في عام 2019-2020، بما يؤكد أن الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح، سواء فيما يتعلق بمعدلات التنمية، أو بطريقة توزيع عائداتها بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

تطور نسبة الفقر في مصر (%)

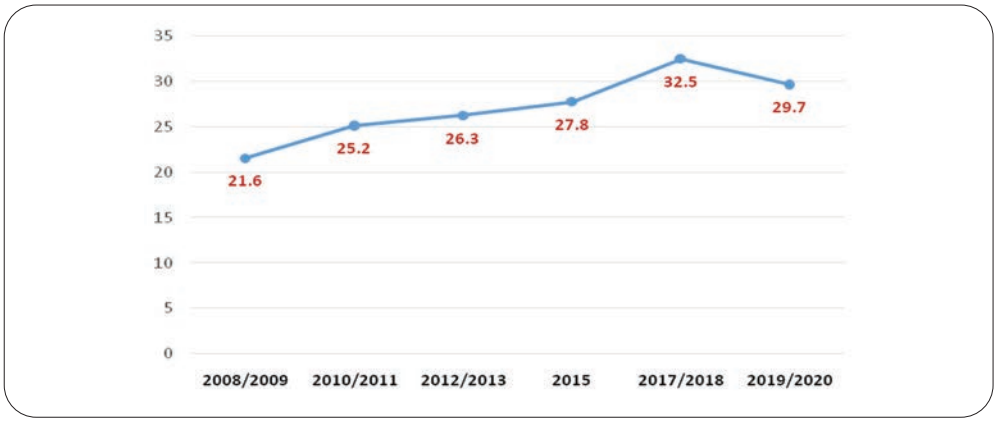

نسب الفقر بالأقاليم المصرية المختلفة وفقًا لبحثي الدخل والإنفاق لعامي 2017/2018 و2019/2020

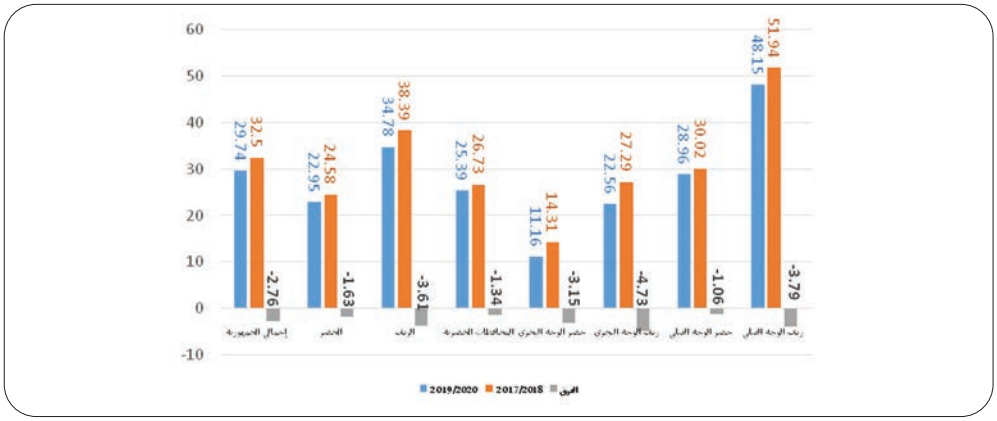

قيمة خط الفقر والفقر المدقع القومي للفرد في السنة (بالألف جنيه)

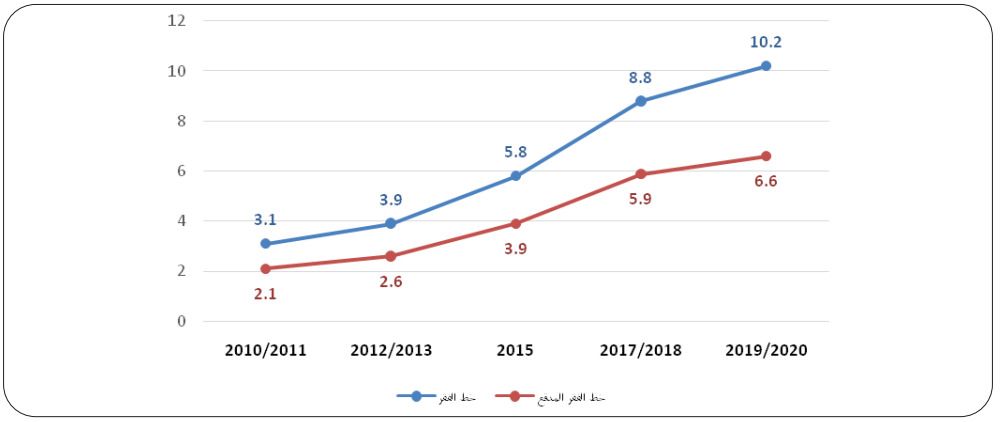

قيمة خط الفقر والفقر المدقع القومي للفرد في السنة بأقاليم مصر المختلفة
خلال عام 2019/2020 (بالألف جنيه)

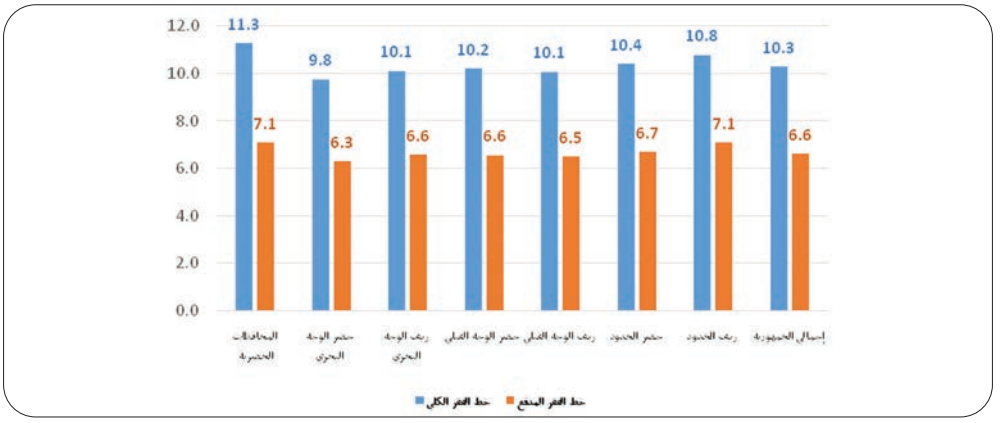

نسبة الفقر وفقًا لحجم الأسرة ببحثي الدخل والإنفاق لعامي 2017/2018 و2019/2020

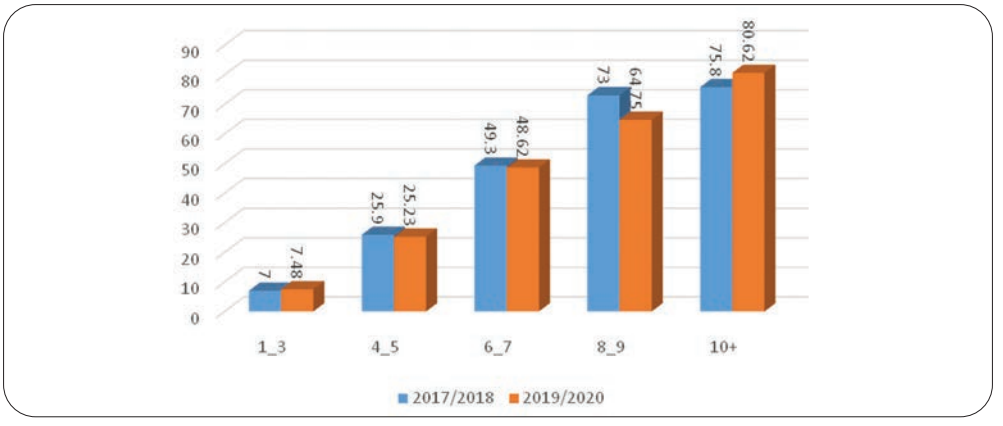

نسبة الفقر وفقًا للحالة التعليمية ببحثي الدخل والإنفاق لعامي
2017/2018 و2019/2020

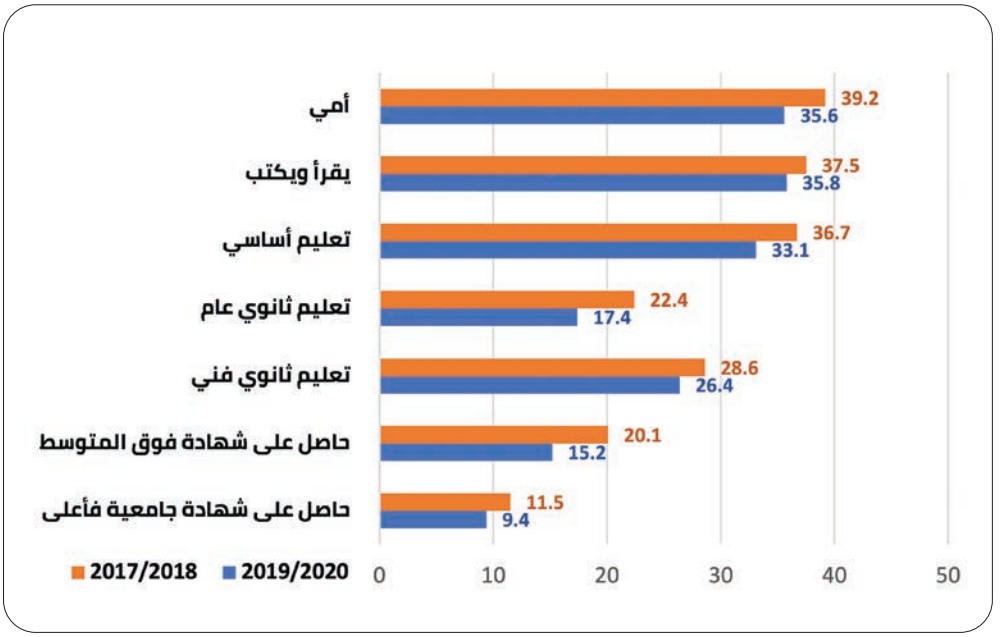

متوسط الدخل السنوي للأسرة المصرية (بالألف جنيه) طبقًا لمحل الإقامة عام
2019/2020 مقارنة بعام 2017/2018

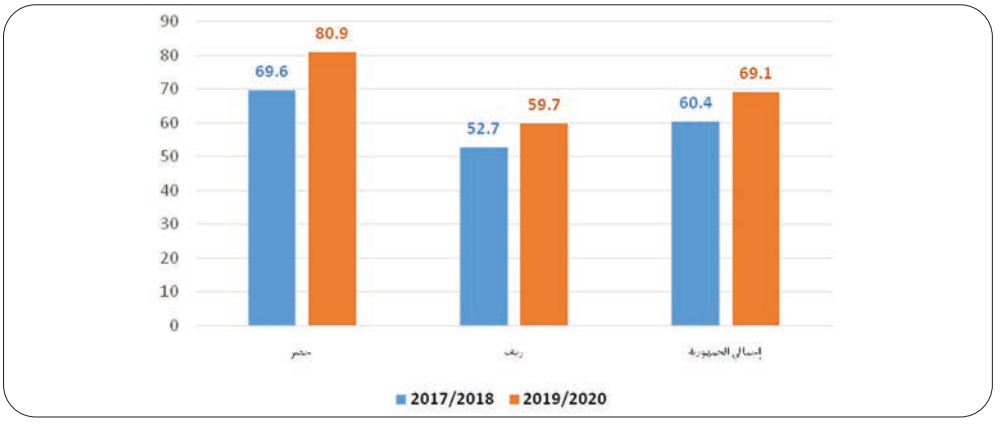

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo